جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

التوسط في الفكر النحوي بين الإفراط والتفريط
الإشكاليات والحلول

إعداد

دكتور: أحمد علي علي لقم

أستاذ اللغويات العربية. كلية العلوم الشرعية. مسقط. سلطنة عُمَان

البريد الإلكتروني: aloukam@css.edu.om

المؤتمر العلمي الدولي الأول

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

التوسط في الفكر النحوي بين الإفراط والتفريط الإشكاليات والحلول

أحمد علي علي لقم

قسم اللغويات – كلية العلوم الشرعية – المدينة : مسقط الدولة: سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: aloukam@css.edu.om

مستخلص البحث

الفضائل أوساط بين أطرافها، والأطراف مسلبة يجب أن ينأى عنها البحث العلمي؛ والبحث في علوم اللغة العربية ليس بدعا من العلوم، ففيه أوساط تمثل فضائل البحث دون تعصب في الرأي أو مخاشنة للمخالف، وفيه أطراف مذمومة في كل منهج، وأبرز هذه الأطراف الإفراط والتفريط.

ولما كان النحو العربي ذروة سنام العلوم العربية كان التوسط فيه يضمن الاتزان فيما يعتمد عليه من العلوم، وتكمن مشكلة البحث في عدم وضوح آلية إدارة الآراء المتناقضة والمتطرفة في الدرس النحوي للوصول إلى المعهود الوسط والمأمول في فهم القواعد. ويتفرع عن هذه المشكلة عدة تساؤلات: ما الإفراط والتفريط؟ وما التوسط النحوي؟ وما تجليات الإفراط والتفريط النحوي؟ وما الآلية المقترحة التي تضمن للدارس التوسط المأمول؟

ويستخدم البحث منهج التحليل النقدي للوقوف على صور الإفراط والتفريط في الدرس النحوي غلوا وتحللا، ثم وضع تصور ومعيار يعصم الباحث من الانزلاق، ويؤصل منهج التوسط في الفكر النحوي، وجاء البحث في أربعة مباحث هي:-

المبحث الأول: مصطلحات ومفاهيم. وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: الإفراط والتفريط والتوسط، المطلب الثاني: استقراء معاني الإفراط والتفريط عند النحاة.

المبحث الثاني: مظاهر الإفراط والتفريط في الفكر النحوي، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: اختراع مصطلحات خاصة. المطلب الثاني: تضعيف بعض القراءات القرآنية. المطلب الثالث: دعوات هدم النحو.

المبحث الثالث: من تجليات الإفراط والتفريط في القضايا النحوية، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: الأدوات. المطلب الثاني: العلة والعامل والإعراب، المطلب الثالث: التراكيب.

المبحث الرابع: الآلية المقترحة للتوسط في الدرس النحوي، وفيه ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: المسلك الإحصائي، المطلب الثاني: التسامح وقبول الرأي المرجوح. المطلب الثالث: التيسير النحوي المنشود.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج ومنها: أن أكثر مرادفات مصطلحي الإفراط والتفريط التي وردت في كتب التراث النحوي بحسب كثرة الاستعمال عند النحويين هي (التكلف، التحكم، الإفراط. التعسف. لا دليل عليه، بعيد، تمحل، زيغ، يعسر إقامة دليله، التزام ما لا لزوم له، غير محفوظ من كلام العرب، خرج عن السبيل القاصد). وقد تجسدت صور الإفراط والتفريط في الفكر النحوي في اختراع مصطلحات خاصة، والاعتراض على بعض القراءات، وكان لآراء ابن مضاء أثر بالغ في دعوات التجديد النحوي في العصر الحديث التي اتسمت -أحيانا-بالتفريط، وتجلت صور الإفراط والتفريط في الأبنية، والأدوات، والعلة والعامل والإعراب، والتراكيب، وقد أضحت الحاجة ملحة للاستفادة من معطيات الإحصاء في دراسة المسائل النحوية، وأصَّلَ النحاة للمسامحة تأصيلا عمليا، حتى جعلوا التسامح سمة لأهل اللغة عموما وللنحويين خاصة، والتوسط في تيسير النحو يحميه من دعوات الهدم.

Medication On Grammatical Thought (Excess and Negligence) Problems and Solutions

Ahmad Ali Ali Loukam
Department of Linguistics - College of Shari'a Sciences – Muscat - Sultanate of Oman
e-mail: aloukam@css.edu.om

abstract

Virtues involve medians between two extremes. The extremities are prejudicial, which must be ignored by scientific research. Research in the sciences of the Arabic language is not a heresy of science. It has medians that represent the virtues of research without opinionatedness or belittling the opponent. It has reprehensible parts in every approach, the most prominent of which is excess and negligence.

Due to that the Arabic grammar is the hump pinnacle of Arabic sciences, mediation ensures balance in the sciences associated with it. The problem of the research lies in the lack of clarity of the mechanism for managing contradictory and extreme opinions in the grammatical lesson to reach for what is usual, desired and for mediation for understanding the grammatical rules. Several questions arise from this problem including: What is meant by excess and negligence? What is grammatical mediation? What are the forms of grammatical excess and negligence? What is the proposed mechanism that guarantees the student the desired mediation?

This research uses the critical analysis method to find out the forms of excess and negligence in the grammar lesson, in terms of exaggeration and analysis, sets a conception and criterion that protects the researcher from that and establishes the mediation approach in grammatical thought. The research consists of four parts:

Part (١): Terms and Concepts. It consists of two requirements:

First: Excess, negligence and mediation. Second: Extrapolation of the meanings of excess and negligence according to grammarians.

Part (٢): Forms of excess and negligence in grammatical thought, and it consists of three requirements:

First: The invention of special terms. Second: the invalidity of some Quranic readings.

Part (٣): Forms of excess and negligence in grammatical issues, and it consists of three requirements:

First: Tools. Second: causation, factor, and syntax. Third: Syntax.

Part (٤): The proposed mechanism for mediation in the grammar lesson, and it has three requirements:

First: Statistical approach. Second: Tolerance and acceptance of the preferred opinion. Third: The desired grammatical facilitation.

Finally, there is a conclusion, which contains the findings, including: that the most synonyms of the terms "excess and negligence" that were mentioned in the Grammar Heritage Books according to the frequent use by grammarians are (Exaggeration, control, excess, arbitrariness, not evidenced, far, ambiguous, deviation, it is difficult prove it, however redundant, it is not said by the Arabs, and it is deviated from the intended path). The forms of excess and negligence in grammatical thought were embodied in the invention of special terms, and the objection to some readings. The opinions of Ibn Madi'a had a profound impact on the calls for grammatical renewal in the modern era, which were sometimes characterized by negligence. The forms of excess and negligence were embodied in in structures, tools, causation, factor, syntax, and structures. There has become an urgent need to benefit from statistics data in studying grammatical issues. Grammarians have established a practical basis for forgiveness to the extent that they made tolerance a feature of linguists in general and grammarians in particular. Mediation in facilitating grammar protects it from the calls for its demolition.

المبحث الأول مصطلحات ومفاهيم.

المطلب الأول: الإفراط والتفريط والتوسط

إذا كانت الفضيلة وسط بين رذيلتين فالفضيلة في بحثنا التوسط المحمود، والرذيلتان هما الإفراط والتفريط "والرذائل الخلقية أصولها ستة هي أطراف تلك الأوساط، ثلاثة منها من قبيل الإفراط. وثلاثة أخرى من قبيل التفريط، وكلا طرفي كل الأمور مذموم. فمن اعتدال أحوال القوة الملكية تحدث الحكمة وهي هيئة للقوة العقلية العملية متوسّطة بين الجَرْبَزة التي هي إفراط هذه القوة وهي استعمال القوة الفكرية فيما لا ينبغي كالمتشابهات، وعلى وجه لا ينبغي كمخالفة الشرائع وبين البلاهة والغباوة التي هي تفريطها، وهي تعطيل القوة الفكرية "[1] ونحاول الآن أن نقف على معاني الإفراط والتفريط والتوسط لغة واصطلاحا.

أولا: الإفراط والتفريط لغة

تدور معاني الإفراط والتفريط لغة حول مجاوزة الحد، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ يُقَالُ أَفْرَطَ، إِذَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْأَمْرِ. يَقُولُونَ: إِيَّاكَ وَالْفَرَطُ، أَيْ لَا تُجَاوِزِ الْقَدْرَ. وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ الْقَدْرَ فَقَدْ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ. وَكَذَلِكَ التَّفْرِيطُ، وَهُوَ التَّقْصِيرُ، لِأَنَّهُ إِذَا قَصَّرَ فِيهِ فَقَدْ قَعَدَ بِهِ عَنْ رُتْبَتِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ"[2]، وقد وافق الزبيدي

---

[1] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى –١٩٩٦م.(١/ ٧٦٢).

[2] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م.(٤/ ٤٩٠).

ابن فارس في هذا المعنى ولكن خصها بزيادة الحزن والشهوة[1] وزاد أبو عبيد لهذا المعنى: تجاوز الوقت[2] ويضاف للإفراط لغة: الترك بالكلية، كما في تاج العروس[3].

وقد ورث المتأخرون هذا المسلك من المتقدمين فقد روى ابن دريد:

(إنّ بَين التَّفْرِيط والإفراطِ... مَسْلكاً منْجِياً من الإيراطِ) (٤).

وجعل الجوهري الحرف بعد فرط أو أفرط متحكما في المعنى فقال" فَرَطَ في الأمر يَفْرُطُ فَرْطاً، أي قصَّر فيه وضيَّعه حتَّى فات. وكذلك التَّفْريطُ. وفَرَطَ عليه، أي عَجِلَ وعَدا. ومنه قوله تعالى: "إنَّنا نخافُ أن يَفْرُطَ عَلَيْنا أو أنْ يَطْغى"[5]. وفَرَطَ إليه منِّي قولٌ، أي سبق. وفَرَطْتُ القوم أفْرُطُهُمْ فَرْطاً، أي سبقتهم إلى الماء"[6].

---

(١)قال الزبيدي "والفَرَطُ، بالفَتْحِ: الاسمُ من الإفْراطِ، وَهُوَ مُجاوَزَةُ الحَدِّ في الأَمر، يُقال: إِيَّاكَ والفَرَطُ في الأَمرِ، كَما في الصّحاح، والفَرَطُ: الغَلَبَةُ، وَمِنْه فَرَطُ الشَّهْوَةِ والحُزْنِ، أَي غَلَبَتُهما" تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية (١٩/ ٥٢٨).

(٢) قال أبو عبيد" معنى التفريط: أن يترك الشيء حتى يمضي وقت إمكانه ثم يخرج إلى وقت يمتنع فيه والتفريط في الصلاة أن يتركها حتى يتقدم وقتها" الغريبين في القرآن والحديث، المؤلف: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م(٥/ ١٤٣٥)

(٣)قال الزبيدي" فَرَطَ فِي الأَمْرِ، إِذا قصَّرَ فِيهِ،... التَّفْرِيطُ فِي الأَمرِ: التَّقْصيرُ فِيهِ وتَضْييعُه حتَّى يَفوتَ. انْتهى.... وَفِي الحديثِ: لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّما التَّفْرِيطُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ حتَّى يَدْخُل وَقْتُ الأُخْرَى" تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية(١٩/ ٥٣٣).

(٤) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م(٢/ ٧٦١). والبيت لم يعرف قائله.

[5] طه:٤٥.

[6] تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م(٣/ ١١٤٨). والبيت بلا نسبة.

وقد فلسف ابن فارس علة تسمية الإفراط والتفريط بهذا اللفظ فقال: "(فَرَطَ) الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانِهِ وَتَنْحِيَتِهِ عَنْهُ. يُقَالُ فَرَّطْتُ عَنْهُ مَا كَرِهَهُ، أَيْ نَحَّيْتُهُ. قَالَ:

(فَلَعَلَّ بُطْأَكُمَا يُفَرِّطُ سَيِّئًا... أَوْ يَسْبِقُ الْإِسْرَاعُ خَيْرًا مُقْبِلَا)[1].

ثانيا: الإفراط والتفريط اصطلاحا

والتعريف الاصطلاحي قريب من التعريف اللغوي فالإفراط اصطلاحا التزيد ومجاوزة الحد.

ففي مشارق الأنوار "التفريط... التَّقْصِير...يُقَال أفرطت الشَّيْء نَسِيته وَتركته، وأفرط الإفراط أَيْضا هُوَ التزيد فِي الشَّيْء وإخراجه عَن حَده "(٢).

والتفريط: "التضييع، من فرط الأمر إذا سبق على غير وجه الصواب، والتقصير، يقال: ما فرطت في ذا؛ أي ما قصرت. وفرط في الأمر تفريطا قصر فيه وضيعه، وأفرط إفراطا أسرف وجاوز الحد. والإفراط الإسراف في التقدم"[3].

وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم معنى مجاوزة الحد بالزيادة والنقص [4] وأفرط: أي جاوز الحد في كل شيء"(٥) والإسراف في الذنوب مجاوزة الحد، وقد فرق اللغويون بين الإفراط والتفريط

---

[1] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ١٩٧٩م.(٤/ ٤٩٠).

[2] مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث (٢/ ١٥١).

[3] التوقيف على مهمات التعاريف، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م(١/ ١٠٣).

[4] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري -مطهر بن علي الإرياني -د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت -لبنان)، دار الفكر (دمشق -سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م(٨/ ٥١٤٢).

[5] شمس العلوم(/ ٥١٦٨).

كما يلي " أن الإفراط يستعمل في تجاوز الحد من جانب الزيادة والكمال، والتفريط يستعمل في تجاوز الحد من جانب النقصان والتقصير. غير أنه لا يفرق بينهما دائما"[1].

هذا عن الإفراط والتفريط وهما طرفي النقيض للاعتدال الذي سبق وجعلناه الفضيلة بين الرذيلتين، والعجيب أن نجد أهل اللغة ينصون على أن التوسط والاعتدال يكون بين طرفي الإفراط والتفريط، فقد جاء في مجمع بحار الأنوار ما نصه: " والمعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط"[2].

ثالثا: التوسط لغة

تدور معاني (و س ط) لغة حول: النَّصَفِ والاعتدال، والقيمة؛ أما عن النصف فقد جاء في تاج العروس "الوَسَطَ، بالتَّحْرِيكِ: اسمٌ لِمَا بَيْنَ طَرَفَيِ الشَّيْءِ، وهُوَ مِنْهُ... ومِنْهُ المَثَلُ: يَرْتَقِي وَسَطاً ويَرْبِضُ حَجْرَةً، أَيْ يَرْتعِي أَوْسَطَ المَرْعَى وخِيَارَهُ مَا دامَ القَوْمُ فِي خَيْرٍ، فإِذا أَصابَهُمْ شَرٌّ اعْتَزَلَهُمْ، ورَبَضَ حَجْرَةً، أَيْ ناحِيَةً مُنْعَزِلاً عَنْهُم. وجاءَ الوَسَطُ مُحَرَّكاً! أَوْسَطُه على وِزانِ نَقِيضِه فِي المَعْنَى وَهُوَ الطَّرَفُ"[3].

وأما عن الاعتدال فقد ورد في المصباح المنير "الْوَسَطُ بِالتَّحْرِيكِ الْمُعْتَدِلُ يُقَالُ شَيْءٌ وَسَطٌ أَيْ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيءِ وَعَبْدٌ وَسَطٌ وَأَمَةٌ وَسَطٌ وَشَيْءٌ أَوْسَطُ وَلِلْمُؤَنَّثِ وُسْطَى بِمَعْنَاهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ {مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ} [المائدة: ٨٩] أَيْ مِنْ وَسَطٍ بِمَعْنَى الْمُتَوَسِّطِ "[4].

---

[1] تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه، جـ ١ -٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م، (٨/ ٤٨).

[2] مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّني الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م(٤/ ٢٧٧).

[3] تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية(٢٠/ ١٧٤).

[4] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت (٢/ ٦٥٨).

وأما عن القيمة –مادية كانت أو معنوية–فقد قال ابن دريد" خير الأمور "أوساطها"، كل خصلة محمودة فطرفاها مذمومان، كالسخاء المتوسط بين البخل والتبذير... وفيه: الوالد "أوسط" أبواب الجنة، أي خيرها. ومنه: إنه كان من "أوسط" قومه، أي من أشرفهم وأحسبهم، وسط وساطة فهو وسيط"[1] والوسط من الأخلاق أفضها ومن الأفكار أصحها، بل والوسط من الرجال أحسنهم، ففي الجمهرة" والوَسْط: وَسْط كل شَيْء ووَسَطه. وَفُلَان من وَاسِطَة قومه، أَي من أعيانهم، أُخذ من وَاسِطَة القِلادة لِأَنَّهُ يُجعل فِيهَا أنفس الخَرَز. والوسيط من النَّاس: الخَيِّر مِنْهُم. وفُسِّر فِي التَّنْزِيل قَوْله جلّ وعزّ: قَالَ أَوْسَطُهُم، أَي خَيرهمْ، وَالله أعلم"[2].

رابعا: الوسط اصطلاحا

الوسط اصطلاحا: أفضل كل شيء، فقد ورد في شمس العلوم" والوَسَط من كل شيء: أعدله وأفضلُه. قال اللهّ تعالىٰ: أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شهداء عَلَىٰ الناس قال زهير:

هم وَسَطٌ يرضى الأنامُ بحكمهم... إِذا نزلت إِحدىٰ الليالي بمعظم"[3].

فخلاصة ما سبق أن معاني الإفراط والتفريط لغة تدور حول مجاوزة الحد، والتعريف الاصطلاحي قريب من التعريف اللغوي فالإفراط اصطلاحا التزيد ومجاوزة، وتدور معاني (الوسط) لغة حول: النَّصَفِ والاعتدال، والقيمة؛ فالوسط اصطلاحا: أفضل كل شيء.

---

[1] مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطا، ف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّني الكجراتي (المتوفىٰ: ٩٨٦هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م (٥/ ٥١).

[2] جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفىٰ: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولىٰ، ١٩٨٧م(٢/ ٨٣٨).

[3] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفىٰ: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري –مطهر بن علي الإرياني –د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت –لبنان)، دار الفكر (دمشق –سورية)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩ م(١١/ ٧١٥٦).

المطلب الثاني: استقراء معاني الإفراط والتفريط عند النحاة.

تعد عملية الاستقراء من العمليات المعرفية المهمة التي ترسم الصورة الحقيقية للظاهرة النحوية، والاستقراء يبدأ عد تحديد المصطلحات التي تخص الظاهرة حتى يكون الاستقراء كاملا غير منقوص، ولهذا نحاول أن نقف على بعض النصوص النحوية التي سطرها النحاة قديما ورصدوا فيها صور الإفراط والتفريط بمصطلحات مختلفة. منها: أولا: ا التكلف، ثانيا: التحكم، ثالثا: الإفراط. رابعا التعسف. خامسا: لا دليل عليه، سادسا: بعيد، سابعا: التمحل. ثامنا: زيغ، تاسعا: يعسر إقامة دليله، عاشرا: التزام ما لا لزوم له.

أولا: التكلف

عاب النحاة التكلف في النحو ووصفوه بالبرود كما عند أبي حيان " وهذا كله تكلف بارد" فالمتتبع لأقوال النحاة يجد صور الكلف عندهم مذمومة، سواء في المعاني(١)، أو في القياس يقول الشاطبي وفي ذلك قالوا في نقد القياس غير الصحيح " وكأن المعنى من كل قوم شايعوا لينظروا أيهم أشد، لأن المشايعة في أيهم أشد تقتضي النظر الذي يعلق فعله عن الاستفهام وهذا كله تكلف"[٢]، بل جعل الشاطبي التشغيب أخف من القياس المتكلف فيقول: "وهو أقرب من تكلف القول بالقياس في جميع ما تقدم، مع ما فيه من الشغب والإشكال والاعتراض الذي يصعب الانفصال عنه والله أعلم"[٣].

كما ذم النحاة التأويل المتكلف في قولهم "أما ذو التأويل المتكلف المتحرز منه. فاعلم أنك إذا قلت: هذا مالك دينارًا، وجمعت دراهمي أربعةٌ، ومررت برفيقك رأسين، وما أشبه ذلك فتأويل مثل هذا بعيد متكلف "[٤].

---

[١] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين (١/ ٣٤٩).

[٢] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" (١/ ٥١٥).

[٣] المقاصد الشافية (١/ ٤٦٠).

[٤] المقاصد الشافية (٣/ ٤٣٢).

ومن تكلف التأويل إلى تكلف الإضمار حيث رفضه النحاة أيضا كما في المقاصد " ولكن الناظم عدل عنه إل ما قال ابن خروف، وهو مذهب طائفة كابن كيسان، والفارسي، وابن جني، وغيرهم. وضعف مذهب السيرافي ومن قال بقوله لما فيه إذا أضمرت (كان) من تكلف إضمار أشياء لا حاجة إليها "[1]. وفي موضع آخر قال الشاطبي" فالخروج بالمسألة إلى تكلفٌ الإضمار خلافُ القاعدة، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفُ ما لا دليل عليه"[2].

كما أنكر النحاة تكلف العدول عن التعريف أو التنكير بغير حاجة "فالعدول إلى التعريف من غير حاجةٍ إليه تكلف تأباه حكمة العرب "[3].

ومن العدول عن التعريف إلى العدول عن الظاهر بغير قرينة حيث جعله النحاة من التكلف المذموم، وفي هذا ورد عن الشاطبي" فإذا كان ظاهر المعنى شاهدًا بأمر، فلا ينبغي أن يتعدى إلى ما يكون فيه تكلف"[4]. وقد رد أبو حيان على بعض النحاة بقوله "خروج عن الظاهر وقول الأئمة بلا دليل"[5].

كما ذم النحاة التأويل مع كثرة السماع لأن " كثر كثرة تؤذن بأن التأويل فيها تكلف؛ إذ التأويل إنما يسوغ في النوادر، وليس هذا منها، وإن كان قليلًا، فمثله لا يصرف بالتأويل إلى خلاف ظاهره"[6].

ومن صور التكلف تكلف الحذف حال تمام الكلام "فتكلُّف الحذفِ تكلُّف لما لا يُحتاج إليه. وأيضاً فَدعْوَى حَذْفٍ في موضعٍ لم يَظْهر فيه ذلك المحذوف مجردُ دَعْوَى من غير حجة"[7].

---

[1] المقاصد الشافية (٣/ ٤٨٠).

[2] المقاصد الشافية (٤/ ٣٠٨).

[3] المقاصد الشافية (٣/ ٥٢٦).

[4] المقاصد الشافية (٣/ ٥٨٧).

[5] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى(٧/ ١٤١).

[6] المقاصد الشافية (٣/ ٥٩٢).

[7] المقاصد الشافية (٤/ ٥٣٨).

وقد مثل ابن الناظم لهذا الصنف من التكلف بقوله " كقولهم: (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم فصيلها، وتركت فصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف"[1]، وكما ذم النحاة الحذف بلا دليل فقد امتدحوا الحذف مع الدليل كما في التذييل ما نصه " وهذا الوجه أحسن؛ إذ لا يحتاج فيه إلى تكلف حذف"[2].

وقد أورد أبو حيان صورة أخرى من صور التكلف وهي تكلف الاشتقاق فقال " لأنه وصف بالجامد، فلا بد فيه من تكلف الاشتقاق وقال ابن السراج: عندي رطل زيت، ولي مثله رجل وخمسة أثواب هو على البدل. والرابع: النصب على الحال وفيه أيضًا تكلف تضمن الاشتقاق كالصفة"[3].

واستقصاء صور التكلف في النحو يصعب حصره، ومع ذلك فكل تكلف غير مقبول عند النحاة، لأنه من باب الإفراط والتفريط، وقد أصاب صاحب المقاصد حين قال " ولكن التكلف في الأشياء غير محمود"[4].

ثانيا: الإفراط

لم يقبل النحاة -الإفراط وهو مجاوزة الحد- في أبواب النحو أو الصرف، وقد جاءت عباراتهم مبينة لذلك فنجد النحاة يعللون بإفراط الثقل منع تثنية بعض الأسماء، ففي شرح الحدود" فلا يثنى،

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م(ص٢٠٨).

[2] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٧/ ٣٢٤).

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م(٤/ ١٦٣١).

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (٢/ ٦١٨).

وهو: ما تؤدى تثنيته إلى اجتماع إعرابين، وهو المثنى والمجموع على حده. أو إلى إفراط الثقل، وهو الجمع المتناهي كمساجد"(١).

وفي تعليق الفرائد ما نصه "وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل زكا وشبهه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه. "القابل" صفة للاسم احترز به عن غير القابل للتثنية، وهو ما تؤدي تثنيته إلى إجماع إعرابين كزيدان وزيدون، أو إلى إفراط الثقل كمساجد ومصابيح، وما استغني عن تثنيته بلفظ آخر غير مثنى، وذلك ألفاظ العدد كلها إلا مائة "(٢).

ومن صور الإفراط التي نبه عليها النحاة الإفراط في معاني الحروف قال البغدادي "ولقد أفرط صاحب "رصف المباني" في قوله: إنّ "جلل" ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جلل، ومعناها: نعم حكى ذلك الزجاج في كتاب "الشجرة". انتهى. وهذا شيء يكذبه الحسّ "(٣).

ثالثا: التعسف

كما منع النحاة التكلف والإفراط من صور الإفراط والتفريط فقد منعوا التعسف، حتى إن ابن مالك رحمه الله كان يعلم أن التعسف منهج يهلك العلوم فاستوهب الله أن يكفه عنه ففي مقدمة شرح الكافية يقول "واستوهبت من الله التمكين من التلطف في حسن التصرف، والتأمين من التعسف والتكلف، وأن يجعل ذلك مفتتحًا بخلوص النية، مختتمًا بحصول الأمنية، إنه واهب كل خير، كافي كل ضير"(٤).

---

(١)شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، المحقق: د.المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، ص ١٠٤.

(٢)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد(١/ ١٨٨).

(٣)شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)،المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)،(٣/ ٧٦).

(٤) شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ –١٩٨٢ م، (١/ ١٥٥).

وقد رد الشاطبي على الكوفيين تعسفهم بقوله "والذي يرد عليهم أمران: الأول: حكاية سيبويه الضم عن العرب، لأنه قال: وسألته عن قولهم: اضرب أيهم أفضل وأجابه بالحكاية، وذلك دليل على أنه من كلامهم، وقال: أيضا ومن قال: امرر على أيهم أفضل قال: امرر بأيهم أفضل. والثاني: أنه إن تأتى للكوفيين التأويل في الآية على ظهور التعسف في ذلك، فلا يتأتى لهم مع حرف الجر كالمثال الذي حكاه سيبويه آنفا وقاس عليه وأيضا ما حكي أبو عمرو الشيباني عن أحد من يأخذ عنه اللغة أنه أنشد:

(إذا ما أتيت بني مالك... فسلم على أيهم أفضل)"[1].

رابعا: التحكم

وقد ورد هذا المصطلح في رد النحاة التحكم في باب الاستثناء بتفريق صورة عن أخرى بلا قرينة فارقة بين الصورتين، فقد جاء في الكناش "وإذا تعقّب الاستثناء جملا بالواو عاد إلى كلّ منها عند عدم القرينة على الأصحّ نحو: أكرم ربيعة، وأكرم مضر إلّا الطوال، وقول من قال باختصاصه بالأخيرة تحكّم وقول من قال باختصاصه بالأخيرة تحكّم، والترجيح بالقرب قياسا على تنازع العاملين منعا للخلاف فيه، والقول بالاشتراك فيه أو بالوقف يوجب التعطيل "(٢).

وقريب مما سبق ما جاء في اللباب عن منذ " وعَلَى قَول البصريَّين (مُنْذُ) مُبْتَدأ و (يَوْمَانِ) خَبره وَالتَّقْدِير أمد ذَلِك يَوْمَانِ أَو أَوَّل ذَلِك يومُ الْجُمُعَة وحجَّة البصريَّين أَنَّ الأَصْل عدم المركَّب والانتقال عَن الأَصْل يفْتَقر إِلَى دَلِيل ظَاهر وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ وَأَكْثر مَا ذكرُوا أَنَّ الْمَعْنى يَصح على تَقْدِير التَّرْكِيب وَهَذَا القَدْرُ لَا يَكْفِي فِي الِانْتِقَال عَن الأَصْل وإِنَّما يكون حجَّة إِذا انضمَّ إِلَيْهِ تعذُّر الْحمل على غَيره وَهنا يصحّ الْمَعْنى على تَقْدِير كَونهَا مُفْرَدَة فنفي دَعْوَى التَّرْكِيب تحكُّم لَا يعلم إلاَّ بالْخبر الصَّادِق"(٣).

---

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى" (١/ ٥١٥).

[2] الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م(١/ ١٩٥).

[3] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م(١/ ٣٧٠).

وفي باب التمييز، جعل النحاة منع إظهار الفاعل مع التمييز من التحكم، وقد أجاز ذلك أبو العباس والفارسي، وقولهما هذا هو الصحيح، وحامل بعض النحاة على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، والإبهامُ إذا ظهر الفاعل زائل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى "إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا"(١)... فكم حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ـ فكذلك يفُعل في نحو: نِعمَ الرجلُ زيدُ، ولا يُمنع؛ لأنَّ تخصيصه بالمنع تحكُّم بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته، كقول جرير يهجو الأخطل: والتَّغلبِيُّونَ نِعمَ الفحلُ فحلُهمُ... فَحلاً، وأُمُّهمُ زلاَّء مِنْطِيقُ"(٢).

خامسا: لا دليل عليه

وبهذا المصطلح رجح الشاطبي رأي سيبويه على ابن خروف على اعتبار أن رأي ابن خروف لا دليل عليه، فقال في المقاصد "وما قاله ابن خروف خلاف ظاهر سيبويه فتأمله في موضعه، فإن الظاهر أنه لا دليل فيه على ما زعمه ابن خروف وثبت ما ظهر من الناظم وغيره"(٣) وبهذا أيضا علل الشاطبي عدم حذف الخبر في العطف الصريح قائلا "وأيضا لا يحذف الخبر في العطف الصريح لأنه لا دليل عليه"(٤).

وكذلك رد أبو حيان رأي ابن مالك في عود الضمير إذ يقول "وضمير الغيب العاقلين إن عاد على جمع سلامة فبالواو نحو: الزيدون قاموا، ويقومون، ولا يجوز قام ولا قامت، وما استدل به ابن مالك على الزيدون قام لا دليل عليه"(٥).

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) التذييل والتكميل(١٠/ ١١٥).

(٣) المقاصد الشافية(١/ ٥١٢).

(٤) المقاصد الشافية(٢/ ١١٢).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٩١٥).

وكذلك الأمر في معاني الحروف قال صاحب التذييل "قال المصنف: "وأما قولهم إن اللام معني (إلا) فدعوي لا دليل عليها، ولو كانت بمعني (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف"(١).

سادسا: بعيد

ومن أمثلته مارد به الشمني على حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل، ففي حاشية الصبان ما نصه"قوله: "فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه" اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلًا ولا مفعولًا به ولا مبتدأ ا. هـ. وفي التسهيل أن تصرفها نادر، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها. والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك. قال الشمني: بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل."(٢).

وقد استخدم ابن الناظم هذا التعبير في رده على المبرد فقال "وذهب المبرد: إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر، فحكموا له في (جوار) ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا الياء لأجله في الرفع والجر، لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف بالتنوين الظاهر، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير"(٣)

سابعا: التمحل

وقد ورد هذا المصطلح عند صاحب التذييل إذ قال "وأما "أرضون" فجمع أرض، وهي مؤنثةً، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية. وقد تمحل المصنف، لجمع

---

(١) التذيل والتكميل (٥/ ١٤٤).

(٢) حاشية الصبان(٣/ ٨١).

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦٠.

أرض على أرضين بأنه قد جمع هذا الجمع ما يعجب منه ويستعظم مما لا يعقل تشبيهًا بالعاقل لأنه هو الذي يصدر ما تتعجب منه"(١)

وبنفس المصطلح قال الصبان "قوله: " قوله: "تلمم بنا" في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء، والإلمام النزول، وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازًا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك، "(٢).

وقد ورد في معاني النحو ما نصه "وليس كل ما يصلح أن يقع جوابًا لقسم يكون جوابا للقسم بالضرورة، ألا ترى أن النحاة لا يقولون إن قولنا: (لا أذهب إليه) جواب قس مع أنه يصح أن يقع جوابًا للقسم فتقول (والله لا أذهب إليه). قال تعالى: {فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى} [المائدة: ١٠٦]، فلماذا يكون المثبت جوابا للقسم دائما، ولا يكون النفي كذلك؟ فإننا نقول في الاثبات (والله لأذهبن إليه) ونقول في النفي: (والله لا أذهب إليه) فالثانية نفي للأولى فلماذا يجعلونها في المثبت قسما دائمًا، ولا يجعلونها في النفي كذلك؟ ألا ترى أنه تمحل فحسب؟"(٣).

ثامنا: زيغ

ومن المصطلحات المرادفة للإفراط والتفريط الزيغ، وقد وظف أبو علي الفارسي هذا المصطلح بمعنى التفريط فقال "لأن هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، وتسوي في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن يُنبذَ ويُطرح من حيث كان ضدًّا عمّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم"(٤).

---

(١) التذييل والتكميل(١/ ٣٢١).

(٢) حاشية الصبان (٣/ ١٩٤).

(٣) معاني النحو(٤/ ١٨٢).

(٤) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص٢٧٧.

ومن صور الزيغ، والتحكم والتعسف المذموم رد مادتين مختلفتين إلى أصل واحد، ومثال ذلك ما أورده صاحب تمهيد القواعد ليبين الفرق بين اسم الجلالة(الله) و(إله) وذلك في معرض رده على من قال إن أصلهما واحد "لو لم يرد على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيا ما لا دليل له – لكان ذلك كافيا؛ لأن الله والإله يختلفان في اللفظ والمعنى. أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين؛ وردّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف"(١).

تاسعا: يعسر إقامة دليله

وقد ورد هذا المصطلح في توجيه اللمع حين الاعتراض على الكوفيين الذين جعلوا كأن مركبة من حروف ثلاثة لأنه تكلف بلا مبرر " وأما «كأن» فمعناها التشبيه... وذهب البصريون إلى أنها مفردة، لأن الإفراد هو الأصل. وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «لا» و «الكاف» و «إن» فطرحت الهمزة وكسرت الكاف، وهذا تحكم يعسر إقامة دليله"(٢).

عاشرا: التزام ما لا لزوم له

ورد مصطلح لزوم ما لا يلزم بوصفه صورة من صور الإفراط والتفريط التي رفضها النحاة، قال ابن عقيل... وتقع هذه الجمل الانشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له"(٣).

حادي عشر: غير محفوظ من كلام العرب.

استخدم هذا المصطلح صاحب تمهيد المعاني حينما اتفاق العلة في حكمين ثم بعد ذلك اختلاف الحكم فما دامت العلة متحدة فلا بد أن يكون الحكم متحدا قائلا:" يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع وأما

---

(١) تمهيد القواعد (٢/ ٦١٤).

(٢) توجيه اللمع ص ١٤٩.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٤٧).

الفصل بغير ذلك فمذهب البصريين وبعض الكوفيين أنه لا يجوز، وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم، فيبطل عملها فتقول: أزورك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تكرم، ويبطل عملها أيضا عند الكسائي إذا لاصقها الشرط نحو قولهم: أزورك كي إن تكافئني أكرمك، فلا عمل لـ «كي» في الشرط وجوابه، والصحيح أن الفصل بينهما في حال الاختيار لا يجوز كما لا يجوز ذلك في «أن»، والعلة المانعة من الفصل بينهما هي العلة المانعة من الفصل بين «أن» ومعمولها، فإن فصل بينها وبين معمولها في حال الاضطرار لم يبطل عملها؛ لأن عملها هو الاختصاص وهو باق لم يبطل، وما ذهب إليه الكسائي من ملاصقة الشرط وإبطال عملها غير محفوظ من كلام العرب"(١).

ثاني عشر: خرج عن السبيل القاصد

يقول الشاطبي " والثانية: بيان أن (إيا) المتصلة بهاء الغائب أشذ من (إياي) وذلك قوله: "وإياه أشذ" يعني من (إياي) " وذلك أن العلة في منعهما معا واحدة، من حيث كان الأمر والنهي مختصين بالمخاطب، فما جاء على خلاف ذلك نادر شاذ. وإشارته بذلك لما حكى سيبويه عمن لا يتهمه عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وأيا الشواب، أي إياه حذر والشواب، فهو أمر للمخاطب، كما في (إياي). وهذا المثال شاذ من وجهين: من الوجه الذي أشار إليه الناظم، ومن جهة إضافية (إيا) إلى الظاهر، ولذلك قال في "التسهيل": وشذ "إياه وإيا الشواب" من وجهين. والثالثة: إخباره بأن هذا الذي ذكر أنه شاذ لا يقاس عليه، ومن قاس عليه فقد أشد عن سبيل جماعة النحويين، وذلك قوله: "وعن سبيل القصد من قاس أشد" أي إن من قال بالقياس فقد خرج عن السبيل القاصد، والطريق المستقيم."

ونخلص مما سبق إلى أن النحاة استخدموا مصطلحي الإفراط والتفريط ضد مصطلح التوسط، وكان من أكثر بدائل مصطلحي الإفراط والتفريط على حسب كثرة الورود أولا: التكلف، ثانيا: التحكم، ثالثا: الإفراط. رابعا التعسف. خامسا: لا دليل عليه، سادسا: بعيد، سابعا: التمحل، ثامنا:

---

(١) تمهيد القواعد (٨/ ٤١٥٠).

زيغ، تاسعا: يعسر إقامة دليله، عاشرا: التزام ما لا لزوم، حادي عشر: غير محفوظ من كلام العرب، ثاني عشر: خرج عن السبيل القاصد.

وتتبع هذه المصطلحات عند النحاة يبين فهمهم لأهمية التوسط والاعتدال والتنبيه على ضرورة البعد عن الإفراط والتفريط في صوره المختلفة من تكلف وتعسف وتحكم وتمحل وغير ذلك، ولا يخفى عليك في هذه الصور المذكورة من تعلق هذه المصطلحات بمباحث النحو المتعلقة بالأبنية والأدوات، والعلة والعامل والإعراب، والتراكيب، وسيأتي ذلك مفصلا.

المبحث الثاني: مظاهر الإفراط والتفريط في الفكر النحوي

المطلب الأول: اختراع مصطلحات خاصة

ليس الهدف من هذا المبحث بث روح الجمود الفكري عامة والنحوي خاصة، بل الهدف ضبط الفكر النحوي في مكان وسط بين طرفي الإفراط والتفريط، فلسنا دعاة الحجر على الرأي المخالف، بل قد نجد في رأي المخالف ما يقدم حلولا لقضايا كبيرة في زماننا وفي الأزمنة السابقة واللاحقة، فليس كل خلاف شر بل من الخلاف ما يستحق التشجيع والمساندة؛ فنتائجَ الأفكار لا تقف عند حدٍّ، وتصرُّفاتِ الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكل عالم ومتعلم منها حظٌّ يُحرزه في وقته المقدَّر له، وليس لأحدٍ أن يزاحمه فيه؛ لأن العالَم المعنوي واسعٌ كالبحر الزاخر، والفيضَ الإلهي ليس له انقطاعٌ ولا آخر، والعلومُ منحٌ إلهية ومواهبُ صَمَدانية، فغير مستبعد أن يُدَّخَر لبعض المتأخِّرين ما لم يدَّخر لكثير من المتقدِّمين فلا تغترَّ بقول القائل: ما ترك الأول للآخر، بل القول الصحيح الظاهر: كم ترك الأول للآخر؛ فإنما يُستجَاد الشيء ويُسترذَل لجَوْدته ورداءته لا لقِدَمه وحدوثه، ويقال: ليس بكلمةٍ أضرَّ بالعلم من قولهم: ما ترك الأول شيئًا؛ لأنه يقطع الآمال عن العلم، ويحمل على التقاعد عن التعلم، فيقتصر الآخر على ما قدَّم الأولُ من الظواهر وهو خطر عظيم وقول سقيم، فالأوائل وإن فازوا باستخراج الأصول وتمهيدها فالأواخر فازوا بتفريع الأصول وتشييدها (١).

إن الخلاف النحوي قسمان، خلاف تنوع وهو خلاف محمود لأنه يثرِّي الدرس النحوي، وخلاف تضاد، وهو مذموم لأن الدافع له التعصب وليس البحث العلمي، وقد تجلى خلاف التضاد في صور من صور الإفراط والتفريط منها في نظري: اختراع مصطلحات خاصة رغم استقرار مصطلحات أخرى تختلف عن هذه المصطلحات، فالكوفيون توسعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل الشاذ والنادر[٢] "فلو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف

---

(١) كشف الظنون، حاجي خليفة (١/ ٣٩).

(٢) الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية

للأصل جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه"[1] وكان نحاة الكوفة كثيرا ما يتجاوزن مصطلحات المدرسة البصرية، وقد حاول بعض الباحثين تجاوز عنصر الإفراط والتفريط في تأصيل المصطلحات النحوية بين المدرستين بقوله: وربما يعود ذلك إلى أن البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة [2] فموقع البصرة أثره في فصاحة أهل البصرة وسلامة لغتهم"[3] أما الكوفة فكانت بحكم موقعها الجغرافي- وسط العراق- قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة[4] والباحث يضع إلى هذه الأسباب التعصب الذي تجلى في اختراع بعض المصطلحات، فمن أسباب الإفراط والتفريط التنافس العلمي، وإثبات الذات، والذي أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون[5]، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون

بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[1] الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت، ص٢٧ وما بعدها.

[2] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[3] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، د.ت.، ص٦٤ وما بعدها

[4] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[5] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

الانتصار لهم في المناظرات [1] مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه[2]. ولذا انطبع نحو الكوفة بصورة الخلاف مع البصريين وكثرت فيه المصطلحات الخاصة والمناظرات[3] وقد أفرد السيوطي لذلك باباً في كتابه (الأشباه والنظائر) أطلق علية "فن المناظرات والمجالسات والمذكرات"[4]، كما ألف الزجاجي "مجالس العلماء[5] وقد ساعد التعصب المذهبي على تعميق الانقسام[6]. ومن أمثلة ذلك:-

أولا: مصطلحات اخترعها الكوفيون لمخالفة البصريين

سبق بيان نوعين من الخلاف عند النحويين، كان الأول منهما محمودا، والثاني مذموما، ومن صور الخلاف المذموم اختراع مصطلحات خاصة -رغم أنه لا مشاحة في الاصطلاح- ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: الصرف، والفعل الدائم، والتقريب.

---

[1] أثر الأحكام النحوية في الفروع الفقهية، انظر: د. محمد أحمد العمر وسي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢ه-١٩٩١م.، ص٧٣-١٠٦.

[2] .نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، وليد حسين، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٩م.، ص٤٥٢ وما بعدها.

[3] السابق، ص٤٥٨.

[4] انظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، وضع حواشيه، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.، ٣/ ٦٦ وما بعدها.

[5] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ - ٣٧١ https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[6] الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، أحمد كمال زكى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.، ص١٠٦. د. عون الشريف قاسم، شعر البصرة في العصر الأموي-دراسة في السياسة والاجتماع،دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.، ص١٣-٢٠.

١. الصرف

ليس الهدف من رصد الخلاف الاصطلاحي بين البصريين والكوفيين انتقاصهم، بل محاولة لضبط المصطلحات بضابط التوسط، مع العلم أنه قد نحتاج تلك المصطلحات في مجالات أخرىٰ فلا نهدمها بالكلية، بل نضبط بها مجال تدريس النحو العربي، وأما قاعدة لا مشاحة في الاصطلاح فلها ضوابط عدة وشروط لا بد منها، وقد أجمل هذه الشروط ابن القيم بقوله: "والاصطلاحات لا مُشَاحَّة فيها إذا لم تتضمَّن مفسدة"(١).

وقد خالف الكوفيون البصرين في مصطلحات كثيرة منها الصرف، فقد أطلق الفراء مصطلح (الصرف) وقصد به النصب في بابين من أبواب النحو، أولهما المضارع المنصوب بعد الواو، والفاء، وأو، والآخر المفعول معه[٢]. يقول الفراء في تعريف الصرف "أن تأتىٰ بالواو معطوفة علىٰ كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها علىٰ ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر: لا تنهَ عن خلُقٍ وتأْتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلت عظيم (٣).

ألا ترىٰ أنه لا يجوز إعادة (لا) في "تأتىٰ مثله"، فلذلك سمىٰ صرفاً، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة علىٰ مرفوع قولهم: لو تركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت" [٤].

وعرف (الفراء) الصرف في موضع آخر بقوله "وهو الذي يسميه النحويون الصرف، كقولك: لم آته وأكرمه إلا استخف بي، والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء وفي أوله جحد أو

---

(١) مدارج السالكين؛ لابن القيم ط١، دار الحديث القاهرة ١٤٠٣ هـ (٣/ ٢٠٦).

(٢) الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرىٰ الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ - ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٧:٦/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

(٣) البيت للمتوكل الليثي، (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام (٢ / ٦٨٣).

(٤) معاني القرآن، (١/ ٣٤ شرح المفصل، (٧/ ٢٤).

استفهام، ثم ترىٰ ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكر في العطف؛ فذلك الصرف"[1] وقد يطلق الفراء علىٰ الصرف: الخلاف[2].

والحقيقة أن الخلاف والصرف يتصلان بالمعنىٰ أو الدلالة أكثر من اتصالهما بالنحو[3] ولعل خلاف الكوفيين للبصرين هنا من باب إثبات استقلال الفكر النحوي الكوفي عن المدرسة البصرية.

٢. الفعل الدائم

يطلق الكوفيون هذا المصطلح علىٰ ما يسمىٰ عند البصريين باسم الفاعل[4]وكثيراً ما يسميه الكوفيون فعلاً إذا كان عاملاً[5]فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من المضارع. وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله[6] فتسمية اسم الفاعل فعلاً أو فعلاً دائماً فيها تجوز كبير يثبت ما يذهب إليه البحث من محاولة نحاة الكوفة إثبات استقلال مصطلحاتهم عن النحو البصري.

فللفعل علامات لا تنطبق عليه وعندئذ يخرج عن دائرة الأفعال أما كونه دائماً، فاختلاف النحويين في عمله إذا كان ماضياً أو كان بمعنىٰ الحال والاستقبال غير محسوم[7]وإذا كان يعمل عمل

---

[1] معاني القرآن، (١/ ٢٣٥) .

[2]شرح الكافية، الرضى (رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذىٰ النحوي) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.، (١/ ٢٤١).

[3] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرىٰ الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ - ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[4] معاني القرآن، ١(/ ١٦٥).

[5] السابق، (١/ ٣٣، ٤٥، ٤٩).

[6]الموجز في نشأة النحو، الموجز في نشأة النحو، القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت، (١/ ٤٤، ٣٠٩).

[7] مجالس ثعلب، ص٤٣.

الفعل فذلك لا يخرجه عن دائرة الأسماء لانطباق علامات الأسماء عليه من تعريف وتنوين وإضافة ونحوها[1]. وهذا المصطلح أظهر في التعنت ومحاولة إثبات الاستقلال من السابق.

٣. التقريب

من المصطلحات التي استحدثها الكوفيون: التقريب، وقد شرح ثعلب المقصود به قائلاً: "قال سيبويه: هذا زيد منطلقاً، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً وهو (يقصد سيبويه) لا يعرف التقريب، والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم في (كان)؛ لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء"[2]ومن هنا التقريب عند نحاة الكوفة هو اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة، فالجملة "هذا زيد منطلقاً" هذا: مبتدأ، وزيد: خبر، ومنطلقاً: حال، وهذا الإعراب عليه جمهور النحاة، ولكن الكوفيين يأبون ذلك ويجعلون اسم الإشارة "هذا" مشبهاً لـــــ(كان) و"زيد" الاسم و "منطلقاً" الخبر للتقريب[3].

قال السيوطي "ذهب الكوفيون إلى: أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة"، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: "هذا ابن صياد أشقى الناس" فيعربون هذا تقريباً، والمرفوع اسم التقريب،

---

[1] شريف إبراهيم بحيرى الجمل، الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[2] معاني القرآن، (١/ ١٢).

[3]الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع. ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما. وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً"[1].

ومما سبق، فإن الكوفيين أطلقوا على اسم الإشارة مصطلح (التقريب)، وأعملوه (التقريب) عمل كان وأخواتها، فيليه اسم وخبر نحو: هذا زيد قائماً. أما البصريون فيجعلون: اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبرا، والاسم منصوب حال، وهذا تكلف في التقدير يعضض ما ذهب إليه البحث من تأصيل مصطلحات لا بعض إثبات الاستقلال.

ثانيا: استبدال المصطلحات البصرية بمصطلحات جديدة

ومن صور التكلف في الفكر النحوي استبدال المصطلحات المستقرة البصرية بمصطلحات جديدة ومنها: فعل الأمر، وأسماء الأفعال، وألقاب الإعراب والبناء، والمفاعيل، وعطف البيان:

الصورة الأولى من صور استبدال المصطلحات: فعل الأمر

ينقسم الفعل عند البصريين إلى (ماض ومضارع وأمر[2] وقال أبو البركات ابن الأنباري: "إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل"[3].

وأسقط الكوفيين (فعل الأمر). قال السيوطي: "الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع"[4] ولعل هذا الخلاف لا طائل من ورائه سوى استقلال المصطلح.

---

[1] همع الهوامع، (١/ ٤١٥) وما بعدها.

[2] الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت(١/ ١٢).

[3] أسرار العربية، ص٣١٥.

[4] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.، ١/ ٣٤، وانظر: أبا البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٢٤ (المسألة الثانية والسبعون).

الصورة الثانية من صور استبدال المصطلحات: أسماء الأفعال

أسماء الأفعال هي أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، كما قال بذلك جماعة من البصريين. ولم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذه الأسماء، وعدوها أفعالاً حقيقية[1] قال الفراء: "وقوله: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)(٢) كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو، معناه: عليكم كتاب الله (عليكم: اسم فعل أمر بمعنى الزموا) والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله"[3] وهذا خلاف التقسيم الزمني المعروف؛ مما يشعر بالتعنت في التمسك بالمصطلحات.

الصورة الثالثة من صور استبدال المصطلحات: ألقاب الإعراب والبناء

ذهب البصريون إلى التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء[4] في حين رفض الكوفيون التسليم بهذه الألقاب، ولم يفرقوا بين ما هو للبناء منها وما هو للإعراب[5].

الصورة الرابعة من صور استبدال المصطلحات: المفاعيل

قال الكوفيون إن "الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، والمفاعيل ليس شيء منها مفعولاً، وإنما شبه بالمفعول"(٦) وهذا تكلف لأن البصريين وضعوا له متعلق فقالوا مفعول فيه أو معه أو له.

---

[1] انظر: شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، خالد الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي)، المطبعة الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت، (٢/ ١٩٥).

[2] سورة النساء:٢٤.

[3] معاني القرآن، (١/ ٢٦٠).

[4] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ - ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[5] شرح الكافية، (٢/ ٣).

[6] همع الهوامع(٢/ ٦).

الصورة الخامسة من صور استبدال المصطلحات: عطف البيان

قال السيوطي: "هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون"[1] وهذا يوضح أن الكوفيين حين استعملوا مصطلحاتهم كانوا-في الأغلب الأعم- يهدفون إلى مخالفة نحاة البصرة[2].

ونخلص من هذا المطلب إلى أن صور الإفراط والتفريط في الفكر النحوي تجسدت في اختراع مصطلحات خاصة رغم استقرار مصطلحات أخرى مختلفة، ثم محاولة مخترع المصطلح البرهنة عليه بأي سبيل من السبل مثل: السماع والقياس والتعليل، ومن أبرز الأدلة التطبيقية على ذلك: المصطلحات اخترعها الكوفيون لمخالفة البصريين مثل: أولا: الصرف، ثانيا: الفعل الدائم، ثالثا: التقريب، رابعا: الخروج، ومن صور التعصب أيضا: استبدال المصطلحات البصرية بمصطلحات جديدة مثل: أولا: فعل الأمر، ثانيا: أسماء الأفعال، ثالثا: ألقاب الإعراب والبناء، رابعا: المفاعيل، خامسا: عطف البيان.

---

[1] الأشباه والنظائر، (٢/ ١٠٢).

[2] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ - ٣٧١.https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

المطلب الثاني: تضعيف بعض القراءات القرآنية

القراءات القرآنية مصدر مهم من مصادر اللغة العربية فالقرآن الكريم هو الأساس الأول الذي بنىٰ عليه علماء اللغة قواعد النحو العربي، إلا أن بعض القراءات القرآنية لم توافق قواعد النحو العربي الموضوعة علىٰ الأعم الأغلب، أو قواعد اللغة التي وضعها بعض علماء اللغة، مما أدىٰ إلىٰ اختلاف مواقف النحاة تجاه بعض الوجوه التي جاءت بها القراءات المتواترة (١). ولقد أضحت القراءات القرآنية حجة وبرهاناً لعلماء اللغة ليدعموا آراءهم اللغوية، فنجد في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري إحدىٰ وثلاثين مسألة يستشهد بها نحاة الكوفة والبصرة بقراءات قرآنية لآرائهم النحوية، حيث استشهد الكوفيون بالقراءات في سبع عشرة مسألة بينما نجد البصريين استشهدوا في أربع عشرة مسألة[٢].

فلا غرابة إذا وجدنا النحاة يوجهون آراءهم اللغوية اعتماداً علىٰ منهجهم الذي ساروا عليه، فعلماء البصرة يأخذون بالشائع علىٰ ألسنة العرب ليبنوا قاعدة ثابتة، بينما نجد علماء الكوفة يبنون قواعدهم علىٰ كل ما يسمع من كلام العرب[٣].

ومن أمثلة الاختلاف بين البصريين والكوفيين في شأن القراءات اختلافهم بوقوع الفعل الماضي موقع (الحال): ذهب الكوفيون إلىٰ إجازة وقوع الفعل الماضي موقع الحال، بينما منعه البصريون إلا بشرط مجيء الفعل بعد قد ظاهرة، واستشهد الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقوله تعالىٰ: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (سورة النساء، آية ٩٠) بمعنىٰ حصرَةً صدورهم ودليل ذلك عندهم قراءة يعقوب البصري: أو جاؤوكم حصرَةً صدورهم[٤].

---

[١] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة. شريف إبراهيم بحيرىٰ الجمل، https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٢٠٢١/٦:٧ الساعة الواحدة صباحا.

[٢] الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص لأبي عثمان بن جني، المساعيد، ص٢٤.

[٣] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٦٠.

[٤] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي (١/ ٤٨٨).

قال الإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) الذي قال: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يرّدّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".[١] وأنكر أبو حيان الأندلسي: رد القراءة التي تخالف القياس النحوي[٢] ويقول " القراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر". [٣] فالقراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا –صلي الله عليه وسلم– ومن أصحابه ومن بعدهم [٤] ولابن حزم الظاهري موقف وسط في هذا الشأن [٥] فرغم أن عدم قبول القراءات كان من بعض المفرطين من النحاة إلا أن هناك معظم العلماء انتصر للقراءة منطلقا من أنها من القرآن الكريم لا يجوز الطعن فيها، ويجب الانتصار لها والبحث عن الوجه الملائم لتخريجها، ولهذا كان الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة محل إجماع، وهو ما ظهر جليّا في كتاب سيبويه لأن في زمانه لم تكن القراءات قد ميزت ونسبت إلى القراء. [٦]فقد ضمَّن كتابه سبعةً وخمسين ومائة شاهدٍ من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من ٦٠٪ من مجموع شواهده التي بلغت ستَّةً وتسعين وثلاثمائة شاهدٍ، وهذه النّسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجّة لعلماء اللغة والنّحو[٧] بل أجمع النحاة

---

[١]جامع البيان في القراءات، ج١، ص٥١.

[٢]ينظر: البحر المحيط، أبو حيان (٣/ ٥٠٠).

[٣]أبو حيان، البحر المحيط، (٤/ ٢٦١).

[٤]غيث النفع في القراءات السبع، ص١٠٤.

[٥]الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٣/ ١٩٢).

[٦] النحو وكتب التفسير، رفيدة إبراهيم، (٢/ ١٠٧٣).

[٧]مصطلح الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها، محمّد عميّر، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم ٦/ ٧/ ٢٠٢١ الساعة ٢ صباحا.

على أنّ القرآن الكريم – بكل قراءاته المتواترة والشاذة– أصحّ كلامٍ عربي يُحتج به[1] فجُّل المشتغلين في علم النحو من طبقة سيبويه ومن قبله كانوا من القراء، وهذا ما يشير إليه بقوله: "ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه – يعني أبا إسحاق الحضرمي–يسلكون في القراء، فتلميذاه عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى، الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القراء"[2]

وهذا ما يؤكد تفريط بعض النحاة في القراءات، وخلاصة القول إن اختلاف القراءات القرآنية لم يكن اختلاف تناقض وتضاد، وإنما هو اختلاف تيسير وتخفيف على هذه الأمة، بل هو كمال الإعجاز وغاية الإيجاز، مصداقا لقوله تعالى: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)[3].

وصفوة القول: إن النحاة لم يتصدوا لمهمة إنشاء النحو إلا لخدمة القرآن الكريم من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، والقرآن نص أُنزل باللغة الأدبية، وليس بلغة التخاطب العادية، لهذا لم يكن بوسع النحاة أن ينتهجوا غير هذا المنهج ليحققوا الغاية من النحو، غير أن ما ورد من صور ما ظاهره تعسف بعض النحاة مع القراءات لم يكن بغرض ردها دائما بل تقرير للقاعدة النحوية بناء على الأكثرية اللغوية والأعم الأغلب.

ومن الإنصاف أن نقدم العذر للنحاة في هذا الباب المهم، لأنهم عاشوا في ظرف تختلف عن ظروفنا، ولعل لهم من الأعذار ما لا نتخيله مثل عدم تيقنهم من كون القراءة متواترة، ولعل الظروف السياسية التي عاصروها كانت مؤثرة في بعض الآراء (٤). وقد أدت الأسباب السابقة إلى محاولة

---

[1] موقف النحاة من القراءات القرآنية، صلاح شعبان –القاهرة –دار غريب–ط١–٢٠٠٤–ص٧٤ وما بعدها.

[2] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ١٨.

[3] سورة النساء: الآية: ٨٢.

[4] الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد –كلية التربية–جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١، مجلة جامعة الأزهر –كلية اللغة العربية

بعض النحاة الاحتجاج للقراءات من خلال كتب التوجيه، (١). فهذه بعض الأسباب التي دفعت بعض النحويين إلى رد القراءات القرآنية التي لها علاقة بالقواعد النحوية وقد تتفاوت هذه الأسباب من عصر إلى آخر حسب الفكر الرائج حينها، وقد عبر النحاة عن رد القراءات بمصطلحات مختلفة منها: ضعيف(٢)، ولحن(٣)، وغلط(٤)،و(لا يعجبني) (٥)، وخطأ(٦).

وأما دعوى بعض النحاة اجتهادية القراءات. فهي مردودة بأن كتب النحو واللغة تضمنت الاحتجاج بالقراءات القرآنية [٧] ولعل بعض النحويين كان يرى أن النحاة أدرى بضبط القراءة من القراء، [٨]، يقول الزمخشري قال: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"[٩] وإن كان لابن الحاجب رأي آخر [١٠].

ويمكن القول إن القراءات سجل وافٍ للغات التي نزل بها القرآن وما دام سندها الرواية ودعامتها السماع فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره "[١١] وقال أبو عمر نحو

بالمنصورة، تاريخ: ٢٠١٢، الصفحات: ٣٠٨ – ٣٧١. https-search-mandumah-comتمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[١] ينظر: الأصول، تمام حسان، القاهرة، مصر-الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص٢٣.

[٢]الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، (١/ ١٥٦).

[٣]البحر المحيط، أبو حيان، (١/ ٢٤١). عند قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) (هود: ١١١) حيث قال المبرد: "هذا لحن لا تقول العرب إن زيداً لمّا خارج".

[٤]المصدر السابق، (٦/ ٣٢).

[٥]معاني القرآن، الفراء، (١/ ١٤٥).

[٦]الكشاف، (١/ ٣٥٧).

[٧]مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، (١/ ٤١٥).

[٨]الخصائص،ابن جني، (١/ ٧٢).

[٩]الكشاف، (١/ ١٧١).

[١٠]الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، (٢/ ٤٧٩).

[١١]القواعد والإشارات في أصول القراءات، الحموي، ط١، ص ٣٦-٣٧.

هذا الكلام "[1].وقد منع ابن الجزري القراءة بالقياس المطلق [2] وهذا رأي الإمام مالك[3]، فمقياس الإسناد هو المقياس الوحيد لصحة القراءة أو شذوذها [4]لما فيه من الاحتياط للقراءات والحفاظ عليها من كل دخيل، وتواتر القراءات يكفي لدحض كل الاعتراضات [5]. وفي هذا قال الشافعي: "مثل الذي يطلب العلم بلا إسناد مثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب فيها أفعىٰ تلدغه وهو لا يدري"[6] ولهذا تعرضت له قراءة ابن محيصن[7]، وابن مقسم العطار [8]وابن شنبوذ [9]للاندثار حين أرادوا القراءة علىٰ ما تقتضيه قواعد اللغة من غير التفات إلىٰ الرواية والنقل عن أئمة القراءة، والتاريخ شاهد بذلك[10]، وهذا موقف بعض الباحثين الجدد.[11]

---

[1] النشر في القراءات العشر، ط١، (١/ ١٧).

[2]المصدر السابق، (١/ ١٧).

[3]غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ط٣، (٢/ ١٦٧).

[4]تاريخ القرآن، شاهين، ص٢٠١.

[5] شريف إبراهيم بحيرىٰ الجمل، الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة. https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[6]الحطة في ذكر الصحاح الستة، القنوجي، ط١، ص ٣١.

[7]غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (٢/ ٣٣١-٣٣٢).

[8]نزهة الألباء في طبقات الأدباء،ينظر: أبو البركات، (٢/ ٢١٦).

[9]ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (١/ ٢٧٨).

[10]الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة. شريف إبراهيم بحيرىٰ الجمل، https-search-mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

[11] "إن القرآن بقراءاته المختلفة يعتبر أصال أصيلا للنحو فقد أطبق العلماء علىٰ الاحتجاج بالقراءات في العربية، وأنهم يبنون أحكامهم علىٰ الشائع الكثير من كلام العرب، بل ويحتج بعض النحاة بالقراءات الشاذة، فالسبب في تسميتها بالشاذ يعود لشذوذها عن الطريق الذي نقل به القرآن ولم يتوفر فيها أحد ضوابط القراءة المتواترة لا شذوذها عن اللغة، فجمهور العلماء يرون أن القراءات العشر متواترة تقبل ولا يجيزون نقد شيء منها، ومنهم من يرىٰ أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة

وصفوة القول: إن القراءات القرآنية مصدر مهم من مصادر اللغة العربية؛ فنجد كتاب سيبويه تضمَّن سبعةً وخمسين ومائة شاهدٍ من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من ٦٠٪ من مجموع شواهده التي بلغت ستَّةً وتسعين وثلاثمائة شاهدٍ، وهذه النّسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجّة، في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري إحدى وثلاثين مسألة يستشهد بها نحاة الكوفة والبصرة بقراءات قرآنية لآرائهم النحوية، حيث استشهد الكوفيون بالقراءات في سبع عشرة مسألة بينما نجد البصريين استشهدوا في أربع عشرة مسألة، فجمهور العلماء يرون أن القراءات العشر متواترة تقبل ولا يجيزون نقد شيء منها،

فمواقف النحاة كانت علمية منهجية، وأن قبولها أو رفضها كان مرهونا بمدى مطابقتها للمقياس النحوي، ولا فرق بين بصري وكوفي وبغدادي في الطعن على بعض هذه القراءات خلافا لما كان شائعا من أن البصريين كانوا يرفضونها، وأن الكوفيين كانوا يقبلونها جميعا، فلا فرق بين قارئ ونحوي في القبول أو الرفض، خالفا لما يظن من أن هناك تعارضا بين القراء والنحاة وأن الاحتجاج للقراءة فن من فنون القراءات، وهو الكشف عن وجه القراءة، أن نقد النحاة الأقدمين كان يتجه إلى اللغة التي جاءت عليها بعض القراءات، وليس للقراءات.

التي لا يجوز ردها، فمواقف النحاة كانت علمية منهجية، ولا أثر فيها للذود عن قرآنية القراءة، وأن قبولها أو رفضها كان مرهونا بمدى مطابقتها للمقياس النحوي، ولا فرق بين بصري وكوفي وبغدادي في الطعن على بعض هذه القراءات خلافا لما كان شائعا من أن البصريين كانوا يرفضونها، وأن الكوفيين كانوا يقبلونها جميعا، فلا فرق بين قارئ ونحوي في القبول أو الرفض، خالفا لما يظن من أن هناك تعارضا بين القراء والنحاة وأن الاحتجاج للقراءة فن من فنون القراءات" منقول بتصرف من موقف اللغوين من القراءات القرآنية، مبروك بلحاج، https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/٢٠١٩/٠٩/conference_research-١٣٧٦٠٣٥٤٣١-١٤٠٨٦٢٥٨١٧-١-٤٢١.pdf

المطلب الثالث: دعوات هدم النحو

ومن مظاهر التطرف في الفكر النحوي دعوات هدم النحو، وقد تأتي هذه الدعوات ظاهرة مباشرة أو مستترة خفية، وقد بدأت دعوات هدم النحو العربي منذ استقراء قواعده من بعض المغرضين، ولكن العجب أن نجد دعوات من بعض النحاة تؤول في نهاية أمرها إلى هدم النحو العربي، وللوقوف على حقيقة هذه الدعوات قديما وحديثا لا أن نتتبع مراحل بناء التراث النحوي.

فقد مر النحو العربي بعدة مراحل هي: مرحلة التتابع، ثم الاستقلال، ومرحلة الانفصال عن الجذور[1]. وفي مرحلة التتابعية برزت مرحلة جديدة تمثل الاستقلال في المنهج وذلك عند ابن الطراوة في مسائل عامة هي: نقد الأمثلة المصنوعة، ونفوره من التقديرات، وإبطال بعض العلل النحوية، وإعادة النظر في قضايا الدرس النحوي الرئيسة[2] ومن اعتراضاته على النحاة أنه لا يرى أهمية للإعراب إلا إذا لم يفهم المعنى [3]يقول السهيلي: "ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيدًا ضربته، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك زيدًا ضربت بلا ضمير، لا يجعله مفعولًا مقدمًا؛ لأن المعمول لا يتقدمُ على عامله"[4].

ومن هنا يتضح لنا أن النحاة يعربون هذه الأمثلة على أنها منصوبة على الاشتغال، بينما ذهب ابن الطراوة إلى القول بأنها منصوبة بعامل معنوي سماه القصد إليه. ومما ذهب إليه القول بأن الأسماء يُعملُ فيها ولا تعمل، فالمضاف ليس عاملًا في المضاف إليه؛ وذلك أن الأسماء معانيها في أنفسها، ومن ثم هي لا تطلب غيرها بينما الحروف معناها في غيرها فهي مفتقرة[5].

---

[1] اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، دراسة وتقويم، د. أحمد جار الله الزهراني، ط مكتبة الرشد، الرياض ٢٠٠٧م، ص ٤٦.

[2] اتجاهات تجديد النحو، ص ٨.

[3] المرجع السابق، ص ٧٤.

[4] ابن الطراوة وأثره في النحو ص ٧٥.

[5] المرجع السابق ص ٧٦.

ويسير في ذات النهج السهيلي تلميذ ابن الطراوة، [1] فمن يتتبع كلام النحاة يجد أن العامل مصطلح قصدوا عنه التعبير عن علاقات بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن تعلق بعضها ببعض، وقد ثار ابن مضاء على هذه النظرية بقوله "قصدي أن آخذ من النحو ما يستغني عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منه يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي" [2].

وقد دعا للأخذ بالظاهر والبعد عن المضمرات ومن ذلك إضمار فعل متعد بعد حرف النداء فالنحاة يقولون: إن الجملة "يا عبد الله" فيها فعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي في حين أن ابن مضاء يرى أنه لا داعي لهذا التقدير لأنه سيؤدي إلى تغير المعنى وتحويله من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر والأسهل لنا أن نعرب دون تقدير أو تأويل [3].

ومما قال به إلغاء العلل الثواني والثوالث، يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) لم رفع فيقال؛ لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب" [4] ويقول عن هذه العلل إن معرفتها لا تزيدنا علمًا، كما أن الجهل بها لا يضر وذلك بقوله" فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله" [5] وقد دعا ابن مضاء كذلك إلى إلغاء التمارين غير العملية؛ لأنها قليلة الجدوى ويمكن الاستغناء عنها [6].

---

[1] أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد البنا، جدة، دار البيان العربي، ط ١٩٨٥م، ص ٣٢٢، وانظر اتجاهات تجديد النحو ص ١٠.

[2] الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف ص ٧٥.

[3] نفسه ص ٧٩/ ٨٠.

[4] الرد على النحاة ص ١٣٠.

[5] المرجع السابق ص ١٣١.

[6] نفسه ص ١٤٠.

وقد كان لآراء ابن مضاء أثر بالغ في دعوات التجديد النحوي في العصر الحديث؛ إذ رأى المجددون في آراء ابن مضاء تيسيرا نحويا لابد من الإتيان بمثله فأطلقوا العنان لعقولهم في ذلك وهدفهم في النهاية هو نقض نحو سيبويه وأقرانه، وتقديم نحو جديد يريح من كلفة النحو التقليدي[1]

وفيما يلي الحديث عن محاولات أخذت اتجاهًا مريبا مختلفًا، وذلك عند المحدثين من الذين تصدوا للدرس النحوي وقدموا محاولات لا يمكن تفسيرها إلا أنها هدم للنحو، ومنها:

أولا: كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى

نادى الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الكتاب بضرورة إصلاح النحو وتيسيره، وإبدال أصوله بأصول سهلة، وضم أبواب إلى بعضها ليسهل تعلمها. وقد رفض نظرية العامل النحوي التي فسر النحاة القدماء قواعد اللغة العربية في ضوئها، وذهب إلى أن وضع النحو المعتمد على العناية بضبط أواخر الكلمات لا يصور المعنى يقول: "على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى"[2].

ويذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن للحركات معنى يجب البحث عنه، يقول: "ونحن نحاول أن تبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصمًا يقينًا من اضطراب النحاة وحكمًا يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[3].

وعلى هذا الأساس من ضرورة الربط بين الحركة والمعنى جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علامة إعراب، بل هي حركة خفيفة مستحبة

---

[1] محمد حراث، جامعة تيزي وزو، العلل النحوية المنطقية في بناء الأسماء والرد عليها، زكي عثمان عبد المطلب، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/تمت المشاهدة يوم ٧/٩ ٢٠٢١ الساعة الثانية صباحا.

[2] إحياء النحو الأستاذ إبراهيم مصطفى ط القاهرة ١٩٥٩م، ص ٤٨/ ٤٩.

[3] إحياء النحو ص ٤١/ ٤٢.

بمثابة السكون عند العامة، فلا معنى لها، يقول: "فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد إن يسند إليها ويتحدث عنها وأما كسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداةٍ أو بغير أداة كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمدٍ، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع"[1].

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثرًا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"[2].

وقد جمع الأستاذ إبراهيم مصطفى المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت باب واحد سماه المسند إليه، يقول: "المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل: كل واحد من هذه المرفوعات "مسند إليه" كما تعلم – وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم، وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعًا واحدًا في العنوان وفيما أجروا من الأحكام – بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام وكرره في مواضع من كتابه "وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابًا واحدًا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام"[3].

ويمكن تلخيص أهم أفكار إبراهيم مصطفي فيما يلي:

١- نقض نظرية العامل، وإرجاع تأثير حركات الإعراب للمتكلم.

٢- إعادة تقسيم التوابع، حيث ألغى بعضها وأضاف إليها الخبر.

٣- إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد.

---

[1] المرجع السابق ص ٥٠.

[2] إحياء النحو (٤٨/ ٤٩).

[3] المرجع السابق ص ٥٣-٥٤.

٤- إنكار العلامات الفرعية.

وقد رد بعض الباحثين على هذه الدعوات وبين زيفها من وجوه (١) إن ما ادعاه إبراهيم مصطفى من أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، والفتحة للخفة، ليس رأيًا جديدًا تفرد به، بل إنه رأي مشهور للزمخشري (٢)، ثم إن ادعاء إبراهيم مصطفى أنه يريد البحث عن معاني الحركات الإعرابية، ولكنه لم ير للفتحة معنى تعبر عنه، إذ سلبها قيمتها الدلالية (٣). ثم إن جمع الأستاذ إبراهيم مصطفى الأبواب النحوية الثلاثة تحت عنوانٍ واحدٍ هو المسند إليه لا فائدة فيه لدارس النحو(٤) وأما ما ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى القول بأن الفتحة أخف الحركات فخطأ (٥)لأن السكون أخف، يقول الأستاذ محمد عرفه في الرد عليه: "والراجح في هذا ما ذهب إليه النحاة؛ لأنا إذا راعينا السكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين، أما الفتحة فيها فتقتضي إطباق الشفتين وفتحهما، وما يقتضي عملًا واحدًا أخف مما يقتضي عملين، فالسكون أخف من الفتحة"(٦) وهذه الآراء السابقة أقرب إلى هدم النحو من تجديد النحو.

ثانيا: كتاب النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي

كتب الأستاذ عبد المتعال الصعيدي عن محاولات تجديد النحو كتابه "النحو الجديد" وكان الأستاذ الصعيدي مولعًا بالجديد ومخالفة القدماء، يقول عن محاولته ومحاولات العلماء التي عرضها في كتابه: "... وسنذكر محاولاتهم مع محاولتي، حين يدرس الناس فضل ذلك التجديد ويوازنون بينه

---

(١) انظر بحث دكتور علي محمد الشهري (حركات الإعراب بين النحويين القدماء والمحدثين) ص ٧-٨.

(٢) نفسه ص ٩.

(٣) إحياء النحو، ص ٥٠.

(٤) النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي، نشر دار الفكر العربي ص ٨٠- ٨١.

(٥) إحياء النحو ص ٨١.

(٦) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٦٢.

وبين نحو سيبويه فيجدونه أوضح منها منهجًا، وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة.... ولأن تكون (أي الأزهريين) نحن السابقين في ميدان التجديد خير من أن نكون ذيولًا فيه"[1].

وقد رد الأستاذ محمد عرفة على الصعيدي، والذي كتب يرد على صاحب (إحياء النحو)، وذلك في كتابه الذي سماه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) (٢).

ورد الصعيدي على القول بإطراح العوامل، واتهام النحاة بأنهم متأثرون بالفلسفة، وهم من جلبوا هذه العوامل(٣).

وفي الرد على الذين يزعمون بأن النحاة قصروا النحو على الإعراب والبناء، وتركوا ما عدا ذلك من خصائص العربية وأساليبها يمكن أن نقول" إن النحو عند النحاة شامل الإعراب والبناء وخصائص العربية، وما يتعلق بأساليبها من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، أليس النحاة قد تحدثوا عن الخطأ في جر كلمة (رسوله) في قوله جل وعز: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه) (٤) "، إذ المعنى أن الله قد برئ من رسوله، وهذا يؤدي للكفر، والقراء الصحيحة برفع (رسوله). وبها يستقيم المعنى وهو أن الله ورسوله بريئان من المشركين (٥) وهذا وغيره من المباحث يرينا اهتمام النحويين بالمعنى. ويروي لنا ابن جني هذه القصة في كتابه الخصائص يقول: "وسألت الشجري يومًا فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربتُ أخاك؟ فقال: كذاك، فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبدًا، قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدًا؟ فقال أيشٍ ذا: اختلفت جهتا الكلام"(٦).

---

[1] النحو الجديد ص ٢٦٧.

[2] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٦٢/ ١٦٣.

[3] المرجع السابق ص ٧٧/ ٧٨.

[4] سورة التوبة ٣.

[5] النحو والنحاة ص ١١٧.

[6] الخصائص: أبو الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر الطبعة الثانية. ١/ ٢٥٠.

ومما ذهب إليه المجددون أن التوابع يجب أن نضم إليها الخبر؛ لأنه من أهم الأقسام، وأولاها أن يذكر، والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعًا والخبر يكون منصوبًا في باب كان، ورأوا المبتدأ منصوبًا، والخبر مرفوعًا في باب إن فأنكروا الإتباع (١).

إن جعلهم الخبر من التوابع فيه تشويش، وتخبط؛ لأن من التوابع ما تجب مطابقته للمتبوع في التعريف والتنكير كالنعت مثلًا، ومنها ما لا تجب مطابقته، والمبتدأ قد يكون معرفة ويكون الخبر نكرة كقولنا محمد مجتهد، والتوابع يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها ليس أحد ركني الإسناد، بخلاف الخبر فإنه ركن (٢).

وخلاصة القول: إن مراحل تجديد هي: مرحلة التتابع، ثم الاستقلال، ومرحلة الانفصال عن الجذور. ففي المرحلة الأولى وهي المرحلة التتابعية نجد كتاب سيبويه وفيه خلاصة لجهود من سبقه، ثم بعد هذه المرحلة برزت مرحلة جديدة تمثل الاستقلال في المنهج وذلك عند ابن الطراوة في مسائل عامة هي: نقد الأمثلة المصنوعة، ونفوره من التقديرات وغير ذلك، وفي تطور مهم برز ابن مضاء القرطبي، وقد ثار ابن مضاء على بعض قواعد النحو متأثرا بمذهبه الظاهري، فدعا للأخذ بالظاهر والبعد عن المضمرات، ومما قال به إلغاء العلل الثواني والثوالث، وقد كان لآراء ابن مضاء أثر بالغ في دعوات التجديد النحوي في العصر الحديث؛ إذ رأى المجددون في آراء ابن مضاء تيسيرا نحويا لابد من الإتيان بمثله فأطلقوا العنان لعقولهم في ذلك وهدفهم في النهاية هو نقض نحو سيبويه وأقرانه، وتقديم نحو جديد يريح من كلفة النحو التقليدي، إلا أن هذه النظرة قد جانبها الصواب، فهي نظرة رمت أئمة النحاة بتهم لا يمكن قبولها، وأخذت اتجاهًا مريبا مختلفًا، أولها: كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وثانيها وعلى الدرب نفسه سار الشيخ عبد المتعال الصعيدي، وقد تصدى كثير من الباحثين لهذه الدعوات، وقبلوا بعض الجوانب المقبولة وردوا ما فيه إفراط أو تفريط أو جناية على نحو سيبويه.

---

(١) انظر إحياء النحو ص ١٢٦/ ١٢٧، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٩٧-١٩٩.

(٢) النحو والنحاة ص ١٩٨/ ١٩٩.

المبحث الثالث: من تجليات الإفراط والتفريط في القضايا النحوية

المطلب الأول: الأبنية والأدوات

أولا: الأبنية

الأفراط والتفريط في الأبنية نبتت بذوره مبكرا بشكل غير مباشر وفي بيئة مصطنعة، فقد "حكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور، فقال: مطيب؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه، في تعاطيه إياه"(١) فالحاصل أن التكلف لا يصدر في ظروف طبيعية، بل يصدر تحت ضغط، أو في ظروف خاصه، فاللسان العربي بالطبع يأبى التكلف، وقد كان التكلف في الأبنية أحد صور التكلف المنتشرة، والتي تصدى لها بعض النحاة.

ومن صور التكلف في الأبنية ما ذكره صاحب المقاصد، في تحديد جذر الكلمة، وقد ضرب مثالا بكلمة "سمسم" فقال "سمسم مثلا السين الثانية والميم الثانية زائدتين أبقوا الكلمة على حرفين بأصل الوضع وذلك لا يكون وقد تقدم نفي الناظم لمثل هذا وإن حكوا بزيادة أحدهما كان فاسدا من وجهين أحدهما أن دعوى ذلك مجرد تحكم لأنهم متى قالوا في السين إنها الزائد قيل لهم ولعل الميم هي الزائدة أو قالوا ذلك في الميم قيل ولعل السين هي الزائدة فلم يثبت لهم بذلك أمر يدعى مثله"(٢).

ووجه التكلف هنا هو التخصيص بلا قرينة، فحروف الكلمة كلها من حروف الزيادة، فكيف يخص بعض النحاة بعض أحرف الكلمة بالأصلية والآخر بالزيادة، لا شك أن هذا من التكلف المذموم.

ولهذا نص صاحب الممتع الكبير على هذا الأمر وهو عدم تخصيص الأحرف الأصلية بلا دليل، وقد ورد ذلك عنده في مثال آخر في قوله " لا يُحكم بزيادة حرف إِلَّا بدليل، من الأدلَّة المتقدِّمة الذكر

---

(١) الخصائص (١/ ٣٧٠).

(٢) المقاصد الشافية(٨/ ٣٣).

أعني الاشتقاق والتصريف وأخواتهما. ولا شيء من ذلك موجود في جعفر ولا سفرجل. فالقضاء بالزيادة فيهما تَحكُّمٌ محض"(١).

ولم يخالف ابن الحاجب في هذه القاعدة بل زادها وضوحا وإحكاما بقوله: "واختيار بعض حروف " اليوم تنساه " للزيادة دون بعض تحكمٌ، إذ لو قالوا مثلاً أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيعل باعتبار نحو مُجَيِّلِس أو فُعَيِّل باعتبار نحو حُمَيِّر أو غير ذلك كان تحكماً"(٢).

وقد توالت الأمثلة عند النحاة للتحذير من التكلف في التراكيب، ففي باب المصدر جاء في التذيل "وأما ما ليس فيه إلا غرابة وزنه، كدعابة ورغباء وغلواء – فهو مصدر، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل"(٣).

ومن صور التكلف، والتحكم والتعسف المذموم رد مادتين مختلفتين إلى أصل واحد، ومثال ذلك ما أورده صاحب تمهيد القواعد ليبين الفرق بين اسم الجلالة(الله) و(إله) وذلك في معرض رده على من قال إن أصلهما واحد "لو لم يُرَد على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيا ما لا دليل له – لكان ذلك كافيا؛ لأن الله والإله يختلفان في اللفظ والمعنى. أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين؛ وردّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف"(٤)

وفي باب الأوزان رد شارح شافية ابن الحاجب صور التكلف المتمثلة في محاولة بعض النحاة الاقتصار على بعض الصيغ للرباعي ورد السماعي إليها لأنها تكلف فقال "اقْتُصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفقٍ عليها، وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كجخدب، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ، بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال، وهو تكلف"(٥).

---

(١) الممتع الكبير(٢٠٧).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب(١/ ١٤).

(٣) التذييل (١١/ ٩٩).

(٤) تمهيد القواعد (٢/ ٦١٤).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب(١/ ٤٨).

وفي التذييل "قال المصنف: "واتفقوا على أن أصل سف وسو وسي سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة على سوف، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة". قال: "وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل"(١).

وفي تمهيد القواعد توضيح للمسألة " قال المصنف: «قال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مدّة التسويف بها سواء وليس كذلك؛ بل هي بسوف أطول؛ فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها» ثم قال: قلت: هذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس: أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح؛ فكان المصير إليه أولى.

وأما السماع: فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد الواقع في وقت واحد؛ قال الله تعالى "وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً"(٢).

وهكذا تجلت صور الإفراط والتفريط الأبنية، وقد أظهر النحاة رسوخا علميا في تصديه لصور الإفراط والتفريط في دراسة الأبنية النحوية.

ثانيا: الأدوات

الأداة لغة: الآلة، والجمع أدوات (٣)، وفي لسان العرب: "ألف الأداة واو لأن جمعها أدوات ولكل ذي حرفة أداة وهي آلته التي تقيم حرفته، وأداة الحرب سلاحها" (٤)، وفي المعجم الوسيط: "الأداة: الآلة الصغيرة، وفي اصطلاح النحويين اللفظة تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل" (٥).

---

(١) التذييل (١/ ٩٩).

(٢) تمهيد القواعد(١/ ٢٠٣). الآية من سورة النساء:٤٥.

(٣) الصحاح (أدا)(٦/ ٢٢٦٥).

(٤) تاج العروس (أدو)(٣٧/ ٥٢).

(٥) المعجم الوسيط "آد) (١/ ١٠).

وربما كان من الصعوبة بمكان وضع تعريف اصطلاحي جامع مانع للأداة ذلك أن علوماً كثيرة قد تعاورت هذا الجانب من أقسام الكلام، ولم تفصح الدراسات فيها عن مفهوم يجلو طبيعتها ويرسم حدودها(١) وإذا كان لابد من وضع تعريف للأدوات فيمكن أن يقال: "إنها مجموعة معينة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية، أو نقول: هي روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها "(٢).

ومن هنا تتضح أهمية الأداة النحوية وخطورة الإفراط والتفريط في قواعدها، وعلى ذلك لم يقف الإفراط والتفريط عند الأبنية بل وصل إلى باب الأدوات النحوية، ومن ذلك تكلف النحاة إضمار بعض الأدوات النحوية ففي المقاصد " لا يشترط في الشرط إذا وقع خبرًا أن يكون الرابط في جملة الشرط؛ بل قد يكون في جملة الجزاء نحو: زيد إن تقم هند يغضب. وقال أبو حيان ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط؛ لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط فيكتفي به لانتظام الجملتين من حيث العطف بالفاء في نظم جملة واحدة"(٣).

وأبطل النحاة ترجيح معنى الأدوات بلا قرينة مثل كان الناقصة والتامة ففي المقاصد الشافية "وأيضاً لو فُرِضَ أَنَّ يُسْمَعَ مثلُ: كِينَ في الدار، على فَرْضِ أن يكونَ مُفيداً لم يجز أن يقال: إنَّه من كان الناقصة لاحتماله التَّامةَ، فما الحاجة إلى تكلّف غير ذلك؟ وأيضاً فإنّما بَنَى مذهبُه على جواز تعلُّقِ الظهر والمجرور بكان الناقصة، وهو غيرُ مُسلّمٍ له"(٤).

وقد رجح صاحب المقاصد الخلاف في قضية حرفية عن واسميتها بقانون البعد عن التكلف إذ يقول" فثبت على هذا أن الباء التي بمعنى (مع) حرف كواو المصاحبة تغليبًا للحكم اللفظي على

---

(١) نظر الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص٣٧.

(٢) دراسات في الأدوات النحوية / ٢٤ – ٢٥.

(٣) المقاصد النحوية(٤/ ١٩٤٤).

(٤) المقاصد الشافية(٣/ ٩).

المعنوي، وأن (عن) التي بمعنى (بعد) اسم؛ إذ لا معارض للاسمية فيه، كما أنه لا معارض لدعوى الاسمية في (قد) بمعنى حسب، إلا أن أخذ ذلك من كلام الناظم هنا هو من حيث سكت في الباء عن التنبيه، وحكم على (عن) بها بعد هذا. وهذا كله تكلف، والصواب ألا يحكم على (عن) بالاسمية إلا مع دخول (من)"(١).

وقد رد صاحب المقاصد كون منذ ومذ اسمين لتكلف الإضمار قائلا " والثالث: ما رآه هنا من التفرقة بين أن يقع بعدهما المرفوع فيكونان مبتدأين، وبين أن يقع بعدهما الفعل فيكونان ظرفين. ووجه التفرقة على هذا التنزيل: أن الاسمية مع المرفوع على غير الظرفية أولى لما تقدم. وأما مع الفعل فظاهر أن مذ ومنذ معه على حد سائر الظروف من الإضافة إلى الفعل، فكان القول بذلك الظاهر فيهما، وأن يكونا متعلقين بما قبلهما أولى لا سيما إذا كان جعلهما هنا اسمين يلزم منه تكلف الإضمار، وما الكلام غنى عن تقديره، وأيضًا فتصير الجملتان بذلك جملة واحدة، فهذه أمور ترجح القول بهذا مع موافقة ظاهر الكتاب" (٢).

وفي توجيه اللمع اعتراض على الكوفيين الذين جعلوا كأن مركبة من حروف ثلاثة لأنه تكلف بلا مبرر" وأما «كأن» فمعناها التشبيه... وذهب البصريون إلى أنها مفردة، لأن الإفراد هو الأصل. وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «لا» و «الكاف» و «إن» فطرحت الهمزة وكسرت الكاف، وهذا تحكم يعسر إقامة دليله"(٣)

ومن صور التحكم المرفوضة عند النحاة أن تكون إلا مكونة من إن ولا " وذهب أبو العباس المبرد إلى أن «إلا» بمعنى أستثنى، ويفسد قوله إن معاني الحروف لا تعمل. وذهب الفراء إلى أن الأصل: قام القوم إن لا زيدًا، فالنصب بإن، والنفي «بلا» وهذا تحكم"(٤).

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٦٥٩).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٦٨٣).

(٣) توجيه اللمع ص ١٤٩.

(٤) توجيه اللمع ٢١٥.

ونخلص من هذا المطلب إلى أن الإفراط والتفريط وصل إلى باب الأبنية والأدوات النحوية، ومن ذلك تكلف بعض النحاة إضمار بعض الأدوات، وأبطل بعضهم ترجيح معنى الأدوات بلا قرينة مثل كان الناقصة والتامة، ورجح بعضهم الخلاف في القضايا النحوية المتعلقة بالأدوات بقانون البعد عن التكلف.

المطلب الثاني: العلة والعامل والإعراب

أولا: العلة

أصاب داء الإفراط مبحثا مهما من مباحث النحو العربي وهو مبحث العلة، حيث نجد بعض النحاة قد تجاوز الحد في باب العلل النحوية، فالبحث في العلل النحوية بدأ بسيطا ثم نضج بل وصل أحيانا للتفريط كما سيأتي.

العلة لغة هي المرض الشاغل، أو الحجة (١) وقد استخدمها المتكلمون والأصليون والفقهاء (٢) ولعل مصلح العلة قد انتقل إلى علم النحو من علم الفقه (٣) و تاريخ العلة في النحو قد بدأ بداية طبيعية منذ نشأة النحو (٤) وقد ارتبطت البدايات المبكرة لظهور العلة بالأوائل من النحاة (٥) وبدأت طبقة من النحاة تضع المؤلفات والشروح لهذه العلل النحوية فكانت البداية بقطرب (ت ٢٠٦ه) (٦) " ثم تشعبت فلسفة العلة وازداد الولع بها عند ابن جني (٧). ثم وصل البحث قمة

---

(١) المصباح المنير، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: ط١، القاهرة: دار الحديث ٢٠٠٠م، ص٢٥٣.

(٢) معجم علوم العربية، محمد التونجي، ط١، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٣م، ص٣٠٢.

(٣) العلة النحوية: نشأتها وتطورها، مازن المبارك، ط١، بيروت: المكتبة الحديثة، ١٩٦م، ص٩٠.

(٤) أصول النحو العربي محمود أحمد حلة، ط١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٧م، ص١٣٤.

(٥)دراسة ظاهرة التعليل في النحو، جاب الله بايزيد، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم ٩/ ٧/ ٢٠٢١ الساعة الثانية صباحا.

(٦) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. مازن المبارك، القاهرة، دار العروبة، ١٩٥٩م، ص٦٤.

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، ط١، القاهرة: دار السعادة، ١٩٧٦م، ص٧٠.

تشعبه وتعقيده على يد السيوطي فقد عن العلماء من تقسيمات وتفريعات للعة، (١) وظهر بين النحاة من عارضهم فيما يقولونه في هذه العلل، وهو ابن مضاء (٢) وقال ابن مضاء "كذا نقطت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر(٣)"فهو يعترض على علل النحاة الثواني والثوالث (٤).ولعل أبرز سمة للتعليل النحوي في أنه انتشر انتشارا واسعا"(٥).

وليست كل العلل مرفوضة في الدرس النحوي بل يحتاج الدرس النحوي إلى قدر من المنطق لتفسير الظواهر اللغوية (٦).

وسأحاول هنا رصد صور من الإفراط والتفريط في باب العلة النحوية على النحو التالي:

كره النحاة الإفراط والتفريط في باب العلة النحوية، ومن أبرز صور الإفراط والتفريط في هذا الباب التحكم بغير علة؛ في كتاب الانتصار ما نصه "فأما قوله: إذا أردت بفاعل الاسم بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر، وإذا أردت به الفعل لم يجز، فهذا تحكم بغير علة، وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن تبني فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى، ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذي على معنى الفعل غير قوله: يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبني فاعلا من لفظتين، ولا فرق في اللفظ بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الاسم في الاشتقاق، وإنما يقع الفرق في النية إذا نويت به الاسم ولم ترد إيقاع الفعل، فأما في لفظ الاشتقاق فهما سواء، ألا ترى أن ضارب

---

(١) المصدر نفسه ص٧١ وما بعدها.

(٢) الرد على النحاة، القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م، ص١٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٥) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص ٥ .

(٦) العلل النحوية المنطقية في بناء الأسماء والرد عليها، زكي عثمان عبد المطلب، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/تمت المشاهدة يوم ٩/ ٧ ٢٠٢١ الساعة الثانية صباحا.

زيد أمس، وضارب زيدا غدا، اشتقاقهما واحد واللفظ بهما سواء، وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضي الاسم"(١).

وقد كان الترجيح عند النحاة يعتمد على استنباط العلة، فلو اتفقت العلل وخص الحكم ببعض الأمور دون بعض لكان هذا من التكلف المذموم وفي هذا يقول الشاطبي موضحا: " فإذا ثبت هذا فالكوفيون متفقون مع البصريين في المهموز وأما قولهم في غير المهموز فحجته عندهم أن الجميع اتفقوا أن النقل إنما جاز في المرفوع والمجرور ليزول اجتماع الساكنين حالة الوقف ولا شك أن هذه العلة موجودةٌ حالة النصب؛ فإنك لو قلت (رأيت النكر) فوقفت ولم تنقل لاجتمع الساكنان كما اجتمعا في المجرور والمرفوع فقَصْرُ النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تحكم وترجيحٌ من غير مرجِّح وإعمالٌ للعلة في موضع وإهمال لها في موضع آخر وذلك كلُّه فاسد فالقول بما يؤدي إليه فاسد أيضا"(٢).

وقد استنكر صاحب تمهيد القواعد اتفاق العلة في حكمين ثم بعد ذلك اختلاف الحكم، فما دامت العلة متحدة فلا بد أن يكون الحكم متحدا ومثال ذلك الفصل بين كي ومعمولها وإن ومعمولها قائلا:" يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع وأما الفصل بغير ذلك فمذهب البصريين وبعض الكوفيين أنه لا يجوز، وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسم، فيبطل عملها فتقول: أزورك كي والله تزورني، وأكرمك كي غلامي تكرم، ويبطل عملها أيضا عند الكسائي إذا لاصقها الشرط نحو قولهم: أزورك كي إن تكافئني أكرمك، فلا عمل لـ«كي» في الشرط وجوابه، والصحيح أن الفصل بينهما في حال الاختيار لا يجوز كما لا يجوز ذلك في «أن»، والعلة المانعة من الفصل بينهما هي العلة المانعة من الفصل بين «أن» ومعمولها، فإن فصل بينها وبين معمولها في حال الاضطرار

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ص٢٤٠.

(٢) المقاصد الشافية، (٨/ ٦٨).

لم يبطل عملها؛ لأن عملها هو الاختصاص وهو باق لم يبطل، وما ذهب إليه الكسائي من ملاصقة الشرط وإبطال عملها غير محفوظ من كلام العرب"(١).

ومن الصور اللطيفة التي وظفها النحاة في باب العلة استخدام قياس الأولى لبيان أي الطرفين أدخل في العلة، وبالتالي ثبوت الحكم له بقياس الأولى، يقول الشاطبي " والثانية: بيان أن (إيا) المتصلة بهاء الغائب أشذ من (إياي) وذلك قوله: "وإياه أشذ" يعني من (إياي) " وذلك أن العلة في منعهما معا واحدة، من حيث كان الأمر والنهي مختصين بالمخاطب، فما جاء على خلاف ذلك نادر شاذ. وإشارته بذلك لما حكى سيبويه عمن لا يتهمه عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، أي إياه حذر والشواب، فهو أمر للمخاطب، كما في (إياي). وهذا المثال شاذ من وجهين: من الوجه الذي أشار إليه الناظم، ومن جهة إضافية (إيا) إلى الظاهر، ولذلك قال في "التسهيل": وشذ "إياه وإيا الشواب" من وجهين. والثالثة: إخباره بأن هذا الذي ذكر أنه شاذ لا يقاس عليه، ومن قاس عليه فقد شذ عن سبيل جماعة النحويين، أي إن من قال بالقياس فقد خرج عن السبيل القاصد، والطريق المستقيم"(٢).

ونخلص من إلى أن داء الإفراط ضرب مبحث العلة النحوية ، رغم أن تاريخ العلة في النحو قد بدأ بداية طبيعية، ثم شغل النحاة حتى وصل إلى الإفراط والتفريط، ولهذا كره النحاة الإفراط والتفريط في باب العلة النحوية، ومن أبرز صور الإفراط والتفريط في هذا الباب التحكم بغير علة، وقد كان الترجيح عند النحاة يعتمد على استنباط العلة، فلو اتفقت العلل وخص الحكم ببعض الأمور دون بعض لكان هذا المن التكلف المذموم، وقد استنكر النحاة اتفاق العلة في حكمين ثم بعد ذلك اختلاف الحكم، فما دامت العلة متحدة فلا بد أن يكون الحكم متحدا.

---

(١) تمهيد القواعد (٨/ ٤١٥٠).

(٢) المقاصد الشافية(٥/ ٤٨٦).

ثانيا: العامل

كثيرا ما يذكر النحاة العامل ويريدون به ما أوجب حركة إعرابية ظاهرة في آخر الكلمة المعربة، أو مقدرة إن تعذر ظهورها، ولولاه ما تغير أواخر الكلم، وهو رأي جمهور النحاة[1]، ولهذا فإنهم يعرفون الإعراب بأنه: تغير أواخر الكلم لمقتضى العامل، قال ابن مالك في تعريف الإعراب؛ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف" [2]، وقال الشيخ خالد الأزهري في تعريف المعرب هو: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[3]، بمعنى أن العامل يقتضي معنى في اللفظ تدل عليه علامة الإعراب، أو هو سبب لظهور تلك العلامة، والمعنى واحد وهو أن العامل مؤثر فيما بعده، وتكون العلامة دالة على المراد. والعامل: اسم فاعل من العمل، واسم الفاعل يفيد أمرين معا: نوع الفعل الذي أحدثه الفاعل، وفاعل الفعل الذي وقع على المعمول، وله تأثير على مسمى اللفظ قبل تأثيره اللفظي، وما ظهور الحركة إلا لتدل على ذلك الأثر.

وأما في اصطلاح النحاة فهو اللفظ الجالب للحركة الإعرابية سواء أكانت ظاهرة أو مقدرة، وهو جالب لتلك الحركة ومسببها[4].

وقد كره النحاة الإفراط والتفريط كله في كافة أبواب ومباحث النحو، بل وفي فروعه أيضا، فتجد مثلا أن النحاة يرفضون تكلف تقدير العامل مع وجود عامل ظاهر؛ ففي التذييل: "وذلك أنه قدر العامل في "بدرهم" مشترى، وترك الفعل الظاهر، وهو يمكن أن يعمل فيه، وهو تكلف لا

---

[1] رؤية إلى العامل النحوي من خلال المعنى، صالح حسين الأخضر، https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم٦/ ٨/ ٢٠٢١م، الساعة السابعة مساء.

[2] شرح التسهيل(١/ ٣٣).

[3] شرح التصريح على التوضيح (١/ ٥٦).

[4] رؤية إلى العامل النحوي من خلال المعنى، صالح حسين الأخضر، https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم٦/ ٨/ ٢٠٢١م، الساعة السابعة مساء.

يجوز، فانه لم يقل أحد من النحويين إنك إذا قلت: ضربته في الدار. إن في الدار يعمل فيه كائن، لأنه تكلف لا يحتاج إليه"[1].

ومن صور التكلف التي رفضها النحاة حذف العامل وإبقاء المعمول دون داع، قال ابن عقيل" وقوله سبحانه "إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ"(٢) وقول الشاعر: إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن، وتقع هذه الجمل الانشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له"(٣).

وفي المقاصد الشافية تضعيف للرأي الذي يعتمد على تكلف إضمار العامل، فنجد صاحب المقاصد يضعف مذهب السيرافي لأنه يقدر العامل بلا داع. يقول "وقد يكون التفضيل لشيء على نفسه لكن في حالين، فمثاله من تفضيل شيء في حال على شيء آخر في حال آخر هو مثال الناظم، ففضل زيدًا في حال الإفراد على عمرو في حال الإعانة، ومثاله من تفضيل شيء في حال على شيء آخر في ذلك الحال: مررت برجل خير ما يكون خير منك ما تكون، ومررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون. ومثاله من تفضيل شيء في حال على نفسه في حال آخر: هذا بسرا أطيب منه رطبًا، وهذا زبيبًا أفضل منه عنبًا، وما شبه ذلك. ومعنى مثال الناظم أن زيدًا يفضل نفعه إذا كان مفردًا على نفع عمرو إذا كان معانًا غير منفرد. وهذا يفضل طيبة بسرًا على طيبة رطبًا، وكذلك سائر المثل. قال ابن خروف: انتصب بسرًا ع سيبويه على الحال من الضمير في أطيب، وأنتصب رطبًا على الحال- أيضًا- من الضمير المجرور في منه، والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال: هذا في حال كونه بسرًا أطيب منه في حال كونه رطبًا، يريد أن يفضل البسر على الرطب. قال: فأطيب ناب مناب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبه في حال

---

[1] التذييل (٩/ ١٤٤).

[2] النساء: ٥٨.

[3] شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٤٧).

كونه رطبًا. وأشار بهذا إلى التمر. والمعنى بسره أطيب من رطبه، فعلى ما قال ابن خروف جرى الناظم، ولم يجعل العامل في الحال كان مضمره كما زعم السيرافي، ومن ذهب مذهبه، لأن التقدير عند سيبويه: هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا. قال سيبويه: "وإنما قال الناس منصوبًا على إضمار (إذ كان) فيما يُستقبل، (وإذا كان) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان [ذا] معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان أو إذ كان". وبهذا الكلام تعلق السيرافي فجعل بسرًا وتمرًا حالين من المشار إليه في زمانين والعامل في الحال كان، وكان ما قال يظهر من كلام سيبويه، ولكن الناظم عدل عنه إل ما قال ابن خروف، وهو مذهب طائفة كابن كيسان، والفارسي، وابن جني، وغيرهم. وضعف مذهب السيرافي ومن قال بقوله لما فيه إذا أضمرت (كان) من تكلف إضمار ستة أشياء لا حاجة إليها"(١).

وأنكر صاحب التذييل تكلف عامل رغم وجود عامل سابق يغني عن التكلف فقال " قال قوم: العامل فيه فعل آخر، أي: أوقع حسنا. وسار زيد شديدًا، تقديره عندهم: سار السير أوقعه شديدًا. وهو عندي تكلف"(٢).

وصاحب التذييل كان غير متهاون مع تكلف العامل بل كان يضعف الرأي المتكلف مرة ويرده بالكلية مرة أخرى، وفي ذلك يقول "وهذا الذي قاله هذا المعترض فاسد من جهة اللفظ، كثير التكلف،... وذلك أنه قدر العامل في «بِدِرْهَم» مشترى، وترك الفعل الظاهر، وهو يكن أن يعمل فيه، وهو تكلف لا يجوز، فانه لم يقل أحد من النحويين أنك إذا قلت ضربته في الدار أن في الدار يعمل فيه كائن، لأنه تكلف لا يحتاج إليه"(٣).

وصاحب تمهيد القواعد وافق النحاة في رد تكلف العامل – خاصة – إذا كان هناك عامل ظاهر، وقد مثل لذلك بهذا المثال " قوله تعالى: "جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ"(٤) ، وزعم أبو علي

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٤٨٠).

(٢) التذييل (٧/ ١٥٧).

(٣) التذييل(٩/ ١٤٤).

(٤) سورة: ص:٥٠.

والزمخشري أن الأبواب بدل من ضمير مستكن في مفتحة وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعا بمفتحة المذكورة على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرا على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال "(١).

وكان من عوامل الترجيح عند النحاة البعد عن التكلف في العامل وبهذا كان يرجح صاحب تمهيد القواعد الآراء ومثل ذلك ترجيح رأي سيبويه في قوله " وليس ثمّ عامل مقدّر، وهو مذهب سيبويه قال الشيخ: ورجّح ابن طاهر مذهب سيبويه بأنّه ليس فيه تكلّف إضمار (٢)" ولعل هذا كان تطبيقا لقاعدة اتفق عليها النحاة ونص عليها صاحب التمهيد بقوله " لا حاجة إلى تكلف إضمار عامل "(٣) ولهذا كان ابن عصفور يرد تكلف العامل ويجعله باطلا إذ يقول " "ما ذهب إليه باطل عندي لما فيه من تكلف إضمار حرف جر من غير داعية إليه "(٤)

ومن هنا نخلص إلى أن النحاة كرهو الإفراط والتفريط في العوامل النحوية، ومن صور الإفراط في العوامل النحوية المكروهة عند النحاة: حذف العامل وإبقاء المعمول دون داع، وتكلف عامل رغم وجود عامل سابق يغني عن التكلف، وتكلف العامل عند النحاة كان يضعف الرأي المتكلف مرة ويرده بالكلية مرة أخرى، ولهذا رد النحاة تكلف العامل إذا كان هناك عامل ظاهر، بل وكان من عوامل الترجيح عند النحاة البعد عن التكلف في العامل.

ثالثا: الإعراب

الإعراب ضرب من ضروب الإيجاز الذي تتميز به اللغة العربية، إذ يدل بحركته على معنى جديد غير المادة اللغوية للكلمة المعربة كالفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها وهو من خصائص

---

(١) تمهيد القواعد(٢/ ٨٣٧).

(٢) تمهيد القواعد (٥/ ٢٢٨٥).

(٣) تمهيد القواعد(٥/ ٢٣٢٥).

(٤) تمهيد القواعد(٨/ ٣٨٩٦).

العربية قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد" [1].

ولأهمية هذا المبحث في النحو العربي رفض النحاة كل صور الإفراط والتفريط في الإعراب، فقد كان الضابط عند النحاة في الإعراب ألا يكون متكلفا، فالإعراب لا يحتمل التكلف بلا فائدة مرجوة مثل رفع اللبس، وقد ورد في شرح المفصل مثال على ذلك في قوله "وذلك لأنّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الإعراب الكلامَ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ"[2] وفي شرح المفصل تعليل لطيف لكثرة استخدام الحركات في الإعراب وقلة استخدام الحروف " لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أوّلى، لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل. ولذلك كثرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممّا أُعْرب به"[3].

وصاحب شرح التسهيل كان حريصا على تخريج الشواهد النحوية بلا تكلف إذ يقول "وقد يُسرّ لي بحمد الله تخريجه بوجه لا تخطئة فيه ولا تكلف"[4].

وفي شرح التسهيل رد على من جعل علامة الإعراب على الحرف قبل الأخير لأنه تكلف "وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الإعراب مقدر في الحرف الذي قبل العلامة، وحرف اللين علامة على ذلك. ومنهم من ذهب إلى غير ذلك، ولا حاجة بنا إلى الكلام في إبطالها، وتصحيح مذهب الناظم، وهو مذهب الفراء، وأبي إسحاق الزيادي، وأبي القاسم الزجاجي، وجماعة، ولنا التمسك بالظاهر الذي هو أصل من أصول العربية، فإن حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل، كما تختلف

---

[1] الصاحبي، ص ٤٣.

[2] شرح المفصل (١/ ١٩٨).

[3] شرح المفصل (١/ ١٥٢).

[4] شرح التسهيل(٣/ ١٨٣).

الحركات، فندعي أنها هي الإعراب، ولو زعمنا أن الإعراب غيرها لما ساغ لما فيه من تكلف التقدير المنافي قصد البيان"[1].

وفي تمهيد القواعد رد على من جعل المضاف إلى ياء مبنيا كما ورد عند الجرجاني فقد ورد في التمهيد " ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر؛ لأن لبناء الأسماء أسبابا كلها منتفية منه فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر، فلذلك أتبعته ردّا ولم أر من خلافه بدّا"[2].

وقد حاول بعض النحويين أن يبتعد عن التكلف بدرجة أوقعته في التفريط، حيث أراد أن يجعل حركة الإعراب في الحكاية علامة أصلية فقال "فتقول لمن قال: رأيتُ زيداً: مَنٌ زيداً؟ بالنصب؛ ولمن قال: مررتُ بزيدٍ: مَنٌ زيدٍ؟ بالجرّ؛ فمن فيهما مبتدأ، والاسم بعدها خبر؛ ويجوز عكسُه، وعلامة الرفع مقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة الحكاية؛ وإذا قلت: مَنٌ زيدٌ؟ فهو أيضا على تقدير الحركة للعلة المذكورة. ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول: إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية، إذ لا ضرورة فى تكلف التقدير"[3].

وفي مغني اللبيب صورة من صور التكلف المركب التي ردها صاحب المغني على الزمخشري إذ يقول " وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ وَجَمَاعَة كَونهَا مَوْصُولَة مَعَ أَن الضمة إِعْرَاب فقدروا مُتَعَلق النزع "من كل شيعَة" وَكَأَنَّهُ قيل لننزعن بعض كل شيعَة ثمَّ قدر أَنه سُئِلَ من هَذَا الْبَعْض فَقيل هُوَ الَّذِي أَشد ثمَّ حذف المبتدآن المكتنفان للموصول وَفِيه تعسف ظَاهر وَلَا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مُبْتَدأ"[4].

وهكذا نجد النحاة كما أنكروا وأبطلوا الإفراط والتفريط بصوره المختلفة من تكلف وتعسف وغير ذلك في العامل أنكروه وأبطلوه أيضا في الإعراب.

---

[1] المقاصد الشافية(١/ ٦١).

[2] تمهيد القواعد (٧/ ٣٢٦٨).

[3] المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٣٦).

[4] مغني اللبيب، ص ١٠٨.

ونخلص من هذا المطلب إلى أن الضابط عند النحاة في الإعراب ألا يكون متكلفا، ولا يحتمل التكلف بلا فائدة مثل رفع اللبس، ولهذا علل النحاة كثرة استخدام الحركات في الإعراب وقلة استخدام الحروف برفع اللبس بلا إثقال، وحرص النحاة على تخريج الشواهد النحوية بلا تكلف، ولهذا رد النحاة على من جعل علامة الإعراب على الحرف قبل الأخير لأنه تكلف، ولعل حرص النحاة على عدم الوقوع في التكلف أوقعهم أحيانا في التكلف، حيث جعل بعضهم حركة الإعراب على الحكاية علامة أصلية هروبا من التكلف في التقدير!

المطلب الثالث: التراكيب

التركيب هو مصدر للفعل (ركب)، والمصدر يدل على الحدث مجردا من الزمن، ومن أسماء علم النحو: علم التراكيب[1]. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور: "ركب الدابة يركب ركوبا علا عليها... وكل ما علا فقد ركب وارتكب... وركبه الدين وركب الهول والليل ونحوهما مثلا بذلك... إلخ، وتراكب السحاب وتراكم: صار بعضه فوق بعض، وقد تركب فتراكب... والتركيب يكون اسما للمركب في الشيء كالفص يركب في كفه الخاتم... والنصل في السهم وركبته فتركب، فهو مركب[2]"، كما جاء في القاموس الموسوعي أنه لا توجد عبارة في لغة من اللغات لا تقدم نفسها بوصفها اشتراكا من وحدتين، أو عدد من الوحدات وهي وحدات قابلة للظهور أيضا في عبارات أخرى[3].

والتكلف في التراكيب النحوية أحد صور التكلف المنتشرة عند النحاة، وقد قام النحاة بعملية نقد ذاتي للتراث النحوي، وقد رفضوا صور التكلف في التراكيب النحوية، وقد رد النحاة ابتداء تكلف تحويل الكلام المفرد إلى مركب، ففي المقاصد الشافية " وقد يكون تركه قيد التركيب بناء منه على أنه لا يلزم في كل كلام أن يكون مركبا، وإنما اللازم الإفادة، فحيث وجدت فهو كلام، فـ "بلى" و "نعم" و "لا" كل واحدة منها كلام، وكذا ما كان نحوها. فإن قيل: إنها في تقدير المركب. فالجواب أن حملها على ما هو الظاهر فيها من الإفراد أولى من تكلّف تقدير الجملة عوضا منه"(٤). وعليه فالأصل أن يظل الكلام المفرد مفردا، ولو قدرنا فيه التركيب صار هذا من التكلف المذموم.

---

[1] الفائدة الإخبارية في التراكيب الاسمية في اللغة العربية، دلوم محمد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٤٣.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مادة (ركب).

[3] القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، ، ترجمة: منذر عياشي، ط ٢. المركز الثقافي العربي: ٢٠٠٧، ص ٢٤٠ / ٢٤٢.

[4] المقاصد الشافية (١/ ٣٦).

وأما في التراكيب ذاتها فهناك بعض التراكيب رفضها النحاة لأنها متكلفة، فحينما قال الأشموني: "وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارًا "(١) قال الصبان منتقدا التكلف في التركيب" قوله: "الممنوع" صفة لمعمول الصفة، فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أوهمه كلام البعض على حذف مضاف، أي الممنوع تقديمه؛ لأن الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه. ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أي الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كثير"(٢).

وقد رد النحاة التحكم في باب الاستثناء بتفريق صورة عن أخرى بلا قرينة فارقة بين الصورتين فقد جاء في "الكناش" وإذا تعقّب الاستثناء جملا بالواو عاد إلى كلّ منها عند عدم القرينة على الأصحّ نحو: أكرم ربيعة، وأكرم مضر إلّا الطوال، وقول من قال باختصاصه بالأخيرة تحكّم وقول من قال باختصاصه بالأخيرة تحكّم، والترجيح بالقرب قياسا على تنازع العاملين منع للخلاف فيه، والقول بالاشتراك فيه أو بالوقف يوجب التعطيل "(٣).

وقريب مما سبق ما جاء في اللباب عن منذ " وعَلَى قَول البصريَّين (مُنْذُ) مُبْتَدأ و (يَوْمَانِ) خَبره وَالتَّقْدِير أمد ذَلِك يَوْمَانِ أَو أوَّل ذَلِك يومُ الْجُمُعَة وحجَّة البصريَّين أنَّ الأَصْل عدم المركَّب والانتقال عَن الأَصْل يفْتَقر إِلَى دَلِيل ظَاهر وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ وَأكْثر مَا ذكرُوا أنَّ الْمَعْنى يَصح على تَقْدِير التَّرْكِيب وَهَذَا القَدْرُ لَا يَكْفِي فِي الِانْتِقَال عَن الأَصْل وإنَّما يكون حجَّة إِذا انضمَّ إِلَيْهِ تعذُّر الْحمل على غَيره وَهنا يصحّ الْمَعْنى على تَقْدِير كَونهَا مُفْردَة، فنفي دَعْوَى التَّرْكِيب تحكُّم لَا يعلم إلاَّ بالْخَبر الصَّادِق"(٤).

---

(١) حاشية الصبان(١/ ٥٨).

(٢) حاشية الصبان(١/ ٥٨).

(٣) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م(١/ ١٩٥).

(٤) اللباب(١/ ٣٧٠).

فيمكن أن نقول: إن النحاة يجعلون الأصل عدم المركب، ويستصحبون هذا الأصل ولا يعدلون عنه إلا بقرينة، في باب التمييز، جعل النحاة منع إظهار الفاعل مع التمييز من التحكم والتعسف المرفوض، وقد أجاز ذلك أبو العباس والفارسي، وقولهما هذا هو الصحيح، وحامل بُعض النحاة على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، والإبهامُ إذا ظهر الفاعل زائل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى: "إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا"[1] "وَاخْتَارَ موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا"[2]... فكم حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام ـ فكذلك يفُعل في نحو: نِعمَ الرجلُ زيدُ، ولا يُمنع؛ لأنَّ تخصيصه بالمنع تحكُّم بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته"(٣).

وقد رجح الحلبي رأي الكوفيين في باب البدل لأنه رأى في قول البصريين تكلف بلا دليل، يقول:" والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدا إياه. لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا. وأما رأيتك إياك فقد تقدم في باب التوكيد أن البصريين يجعلونه بدلا أن الكوفيين يجعلونه توكيدا وإن قول الكوفيين عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل"(٤)

وعلى عكس المثال السابق جعل ابن يعيش ترجيح أحد القولين رغم استواء القياس من التحكم المذموم. يقول موضحا " و"ذُو" في لغةِ طَيء تُوصَل بالفعل والفاعل كما توصل بالمبتدأ والخبر، فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأوْلى من أن يكون فعلًا، فتعيينُ الصلة مبتدأ وخبرًا دون الفعل تحكّمٌ"(٥).

---

[1] التوبة: ٣٦.

[2] الأعراف:١٥٥.

[3] التذييل والتكميل(١٠/ ١١٥).

[4] تمهيد القواعد(٧/ ٣٣٩٢).

[5] شرح المفصل (٤/ ٥٠٨).

وخلاصة القول: إن النحاة قاموا بعملية نقد ذاتي للتراث النحوي، ورفضوا صور التكلف في التراكيب النحوية، فقد رد النحاة ابتداء تكلف تحويل الكلام المفرد إلى مركب، وأما في التراكيب ذاتها فهناك بعض التراكيب رفضها النحاة لأنها متكلفة، مثل: تقديم معمول الصفة على الموصوف، وقد رد النحاة التحكم في باب الاستثناء بتفريق صورة عن أخرى بلا قرينة فارقة بين الصورتين، فالنحاة يجعلون الأصل في الكلام الإفراد، ويستصحبون هذا الأصل ولا يعدلون عنه إلا بقرينة. وفي باب التمييز جعل النحاة منع إظهار الفاعل مع التمييز من التحكم والتعسف المرفوض، وقد رجح النحاة بعض الآراء لأنها خلت من التعسف.

المبحث الرابع: الآلية المقترحة للتوسط في الدرس النحوي

المطلب الأول: المسلك الإحصائي (لن نموذجا)

ارتبط المنهج التجريبي بعلم الإحصاء، وتسرب علم الإحصاء إلى كثير من العلوم والمعارف الإنسانية، ونحن في حاجة ماسة للاستفادة من معطيات هذا العلم في دراسة المسائل النحوية المختلف عليها وبيان القاعدة الأصلية المبنية على الأعم الأغلب ومعرفة الاستثناءات، ونحاول هنا تطبيق معطيات الإحصاء على حرف من حروف المعاني بصفته نموذجا للمسائل النحوية المختلف عليها. وهذا النموذج دعوة للباحثين لتعميم التجربة الإحصائية وفتح أفق جديد أمام الدرس اللغوي؛ فالتجربة الإحصائية تعتمد بشكل أساس على المدونة التي سيتم الإحصاء عليها، فكلما اتسعت العينة لتشمل معظم كلام العرب زادت وتأكدت صحة النتائج، وهذا ما جعل الباحث حريصا على عدم تعميم الأحكام؛ لأن البحث اعتمد المعلقات، وأحيانا على الشعر الجاهلي، فالاستقراء ناقص، وقد حتم هذا الاستقراء الناقص عدم وجود مدونة تجمع كلام الجاهليين كله، ونسأل الله العون على عمل هذه المدونات مستقبلا.

وليس الهدف من هذا الإحصاء هو نصر مذهب على آخر، أو زيادة الشقة بين المدارس النحوية في فهم الدلالة اللغوية، إنما نرمي إلى اقتراح منهج ملح في تقرير قواعد التوسط المنشود، مع أنه يمكن أن تختلف الوجهة والنظرة في تفسير الدلالة حسب الأصول لدى كل مدرسة ومذهب، غاية الأمر أن نضع الدائرة على المسألة لا ينفرط منها شاهد أو دليل، ولا يخفى أن في هذا طموح علمي كبير ولعلنا نقارب شيئا نظير ما فعله الخليل في حصر المعجم.

أجمع النحاة على أن (لن) حرف نفي مختص بالدخول على الأفعال المضارعة فيعمل فيها النصب، ويخلِّص معنى المضارع إلى الاستقبال(١)، نحو قوله تعالى:(أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)(٢) وقال الزمخشريُّ: إن (لن) تفيد تأبيد النفي، وقد وافقه ابن يعيش(٣)

---

(١) حروف المعاني، ص٨، حروف المعاني، ص١٠٠، التفاحة في النحو، ص١٩، الإيضاح العضدي، ص٣٠٩.

(٢) البلد:٥.

(٣) - شرح المفصل (٨/ ١١١). همع الهوامع (٢/ ٣٦٥).

ولتقريب هذا الخلاف نحاول إحصاء دلالات (لن) في المعلقات السبع، مع التأكيد على أن الهدف من المنهج الإحصائي إفراغ الدرس النحوي من التعصب بالوصول للقاعدة المقررة على الأعم الأغلب، فلا يمكن الجزم والقطع بخطأ المخالف للمنهج الإحصائي إلا في حال جمع كل ما تكلم به العرب -وهذا محال- وفي هذا قال الشافعي "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكن لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء"(١).

وفي نفس السياق قال الإمام السيوطي رحمه الله في الإتقان: "ولكن لغة العرب متسعة جداً ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الأجلة، وقد خفي على ابن عباس معنى فاطر وفاتح" (٢)

فالمنهج الإحصائي يقدم طريقة جديدة في استنباط القاعدة المبنية على الأعم الأغلب وليس سيفا صَلْطًا على المخالف، وقد يأتي من يكمل بناءه بما يخدم قواعد النحو، وهذه أبرز نتائج الإحصاء.

جاءت نتائج الإحصاء كما يلي: كان استعمال (لن) عند شعراء المعلقات قليلا جدا، فلم ترد إلاَّ تسع مرات فقط في مجموع المعلقات[٣]، لتكون نسبة استعمالها إلى مجموع أبيات الدواوين (١ , ٠٪) استعمال واحد في كل ألف بيت من أشعار المعلقات، ولما كان استعمال هذا الحرف قليلا إلى هذا الحد وجب عمل إحصاء له في أشعار الجاهليين جميعا، فتبين أن القلَّة في استعمال أصحاب المعلقات لهذا الحرف لم تكن غريبة، فالجاهليون كلهم لم يستعملوا هذا الحرف إلاَّ (٦٨) مرَّة، ولما كان مجموع أبيات هؤلاء الشعراء-حسب الموسوعة الشعرية - كلهم يبلغ (٢٠٠٣٤) بيتا، وكانت نسبة استعمال هذا الحرف عند الجاهليين إلى مجموع أبياتهم تبلغ (٣٣ , ٠٪) أي ثلاثة استعمالات في كل ألف بيت جاهلي، أو ثلاثة وثلاثين استعمالا في كل عشرة آلاف بيت من أشعار الجاهلين.

---

(١) الرسالة(١/ ٤٣).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) اعتمد الإحصاء على برنامج الموسوعة الشعرية.

ثم توسع القرآن الكريم أكثر من خمسة أضعاف نسبة استعمال الجاهلين له، لكن الحال في القرآن الكريم مختلف، فقد استعملت (لن) في القرآن (١٠٦) مئة وست مرات[1]، لتكون نسبة استعمالها إلى مجموع آيات القرآن المجيد (٦ , ١٪) أي ستة عشر استعمالا في كل ألف آية. ولعل توسع القرآن في استخدام (لن) تبعه التوسع في معناها.

وبالتطبيق على المعلقات نجد أن استعمال الشعراء لـ(لن) يسيرا جدا لا يعدو كونه حرف نفي يدخل على المضارع فينصبه-على حد تقدير الباحث- ويخلِّص دلالته للمستقبل في ومن استعمالاتهم قول عنترة:

أَيا عِزِّنا لا عِزَّ في الناسِ مِثلُهُ عَلى عَهدِ ذي القَرنَينِ لَن يَتَهَدَّما

ومنها قول زهير: فَقُلنا يالَ أَشجَعَ لَن تَفوتوا بِنَهبِكُمُ وَمِرجَلُنا يَفورُ

ومنها قول لبيد: فَإِن تَقبَلوا المَعروفَ نَصبِر لِحَقِّكُم وَلَن يَعدَمَ المَعروفُ خُفّاً وَمَنسِما

ففي المعلقات لم يظهر للباحث ما يفيد التأبيد كما نسب إلى الزمخشري وذكره ابن يعيش وغيرهما، بل الذي يبدو -والله أعلم- أنه حرف نفي يدخل على المضارع فينصبه، ويخلِّص دلالته إلى المستقبل، إلا إذا ظهر للقائل بتأبيد النفي وجهة في تلك الشواهد[2].

---

[1] برنامج (نور جامع الأحاديث)، معجم الأدوات والضمائر: ٥١٧-٥١٩.

[2] ولكن هل قال الزمخشري بأن "لن" لتأبيد النفي أم أنه برئ من هذه النسبة التي نسبت إليه؟ الحقيقة أن الزمخشري لم يقل ذلك في الأنموذج، ولا في الكشاف ولا في المفصل، وهي أهم المصنفات التي حوت آراءه، وإن كانت في الواقع ليست جميع ما صنف الزمخشري، وعلى الرغم من مجيء كلمة التأبيد في بعض نسخ الأنموذج قال الزمخشري في الأنموذج: "ولن نظيره لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد " انظر الأنموذج في النحو للزمخشري ص ١٠٢. وقال في المفصل:" ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل " انظر المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش (٨/ ١١١). وقد لوحظ في كلامه في الكشاف حول " لن " في القرآن الكريم – أنه لم يذكر كلمة التأبيد، وهذه أمثلة من أقواله: يقول الزمخشري: " لا ولن أختان في نفي المستقبل إلا أن في "لن" توكيدا وتشديدا" انظر الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٢٤٨ ٠ وقال عند قوله تعالى: لَنْ تراني" فإن قلت ما معنى لن؟ قلت تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدا " انظر الكشاف للزمخشري ج ٢ ص ١١٢

٠ وقال:(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل إلا أن لن تنفيه نفيا مؤكدا انظر المرجع السابق ج ٣ ص ٢٢. لكن هل يمكن أن يكون الزمخشري قال بأن " لن " تفيد النفي على التأبيد في مصنفات أخرى غير التي بأيدينا؟

الجواب عن هذا أنه ربما يكون الزمخشري قال ذلك في مؤلفات أخرى له لم تصلنا، مما جعل جل النحاة ينسبون إليه ذلك، لكن يعارض هذا الجواب عدة أمور منها: أولا: ما ذكره ابن الملكان في قوله: " لعلك تقول نص الزمخشري في مفصله على أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل وتغفل عن أنه بنى ذلك على مذهبه في الاعتزال" انظر التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني ص ٨٤، ٨٥ ٠ ثانيا: تعليق أبي حيان على قول الزمخشري السابق: " لا " و " لن " أختان في نفي المستقبل إلا أن في " لن " توكيدا وتشديدا؛ فقد قال أبو حيان:" ما ذكره الزمخشري هنا مخالف لما حكى عنه من أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد " انظر البحر المحيط لأبي حيان ج ١ ص ١٠٧.

ثالثا: ما انتهى إليه الأستاذ أحمد هاشم في بحثه الذي عرض فيه أقوال الزمخشري في " لن " من مختلف كتبه، وساق نصوص القريبين منه زمنا؛ حيث خلص إلى أن الزمخشري برئ مما نسب إليه، وأنه لم يقل بالتأبيد. انظر قضية " لن " بين الزمخشري والنحويين للأستاذ أحمد عبد الله هاشم ص ٣٤.

وهـــل اعتقاد الزمخشري كمعتزلي بأن الله لا يُرى في الآخـــرة يحمله على القول بـأن " لن" في (لَنْ تَرَانِي) لتأبيد النفي؟ الحق أنه لا يلزم الزمخشري حيث يعتقد عدم الرؤية في الآخرة أن يقول بتأبيد النفي في (لَنْ تَرَانِي) يقول ابن يعيش: " ولم يلزم منه – أي قوله – تعالى –: (لَنْ تراني عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد: إنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات " انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١١٢. وقد يقال: المنفي على التأبيد هو الرؤية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل، أو نحو ذلك مما يستحيل. انظر حاشية يسس على شرح الفاكهي لقطر الندى ص ١٤٤.

وقد اتخذ السهيلي اتجاها آخر في الرد على المعتزلة واستشهادهم بقوله تعالى: (لَنْ تراني) على نفي الرؤية عن الله عز وجل؛ فقد انتصر السهيلي لمذهب أهل السنة مظهرا براعته اللغوية، وبانيا كلامه على قضية طالما استند إليها، وهي قضية مشاكلة الألفاظ للمعاني، فيقول – تمهيدا للحديث عن مسألة الرؤية –: " ومن خواصها – لن – أنها تنفي ما قرب، لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف " لا "، إذا قلت: لا يقوم زيد أبدا، وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعة وحسه، كما يتعرف الصادق الفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيزة (الطبيعة). نفسه، فحرف " لا " لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت مالم يقطعه تضييق النفس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها، و" لن " بعكس ذلك، ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في " لن"

ودلالتها على القرب في أكثر الكلام لم يكن للمعتزلة حجة على نفى الرؤية في قوله تعالى: (لَنْ تراني) ولم يقل: لا تراني، فلو كان النفي بلا لكان لهم فيه التعلق، ولم يكن حجة، لجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة ٠ وأما ذاك الذى لا يكون بحال فنفاه بلا فقال: (لاَ تُدْرِكُهُ ٱلأَبْصَارُ) فالأبصار إذا لا تدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال " اهـ ملخصا ٠ انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ١٣٠.

وأرى أنه لو ثبت أن الزمخشري نص على أن " لن" تفيد التأبيد ونقل ذلك، للزم الأخذ بما قال؛ لأن الزمخشري ثقة في النقل، ولا دخل للاعتقاد في الأوضاع اللغوية. انظر شرح الفاكهي لقطر الندى بحاشية يس ج ١ ص ١٤٤ ٠ وأما إثبات الرؤية فيكون بالكتاب والسنة. كما أرى أن في كلام السهيلي نظرا من حيث تفرقته بين " لن " و " لا "؛ لأن النفي بلن ممتد إلا إن وجد معها ما تقيده، فمثلا قوله تعالى:(قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيه عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) لو لم يقولوا (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) لكان عكوفهم ممتدا رجع موسى أولم يرجع، وقوله تعالى: (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) لو قالت: إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم إنسيا، لكان مفهوما أن زمن صومها عن الكلام مع الناس ممتد لكنه قيد بذكر اليوم ولا يناقض ذلك ذكر كلمة أبدا في قوله تعالى:(وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً)؛ لأنه توكيد معنى تضمني لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة٠ انظر حاشية الصبان على منهج السالك ج ٣ ص ٤٢٦ ٠ وقد لاحظت أن " لم"، و" لما " يشتركان معا في النفي في الزمن الماضي إلا أن "لما" تتميز عن " لم " بأن النفي معها فيه امتداد لزمن الحال أو قريب منه، والسبب في ذلك أنها مركبة من " لم"، و" ما " انظر شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٥١. وكذلك الحال في" لن "، و " لا " فيرى الخليل والكسائي أن " لن " أصلها " لا أن" انظر معاني الحروف للرماني ص ١٠٠، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي ص ٢٨٥، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٢٧١ ٠ فهي مركبة و " لا " بسيطة، فلا مانع من أن يمتد نفيها هي الأخرى، والحاصل: أن " لن " لما أشبهت " لما " من وجهين: أحدهما مطلق نفى – وإن كان في " لما " للماضي، وفى لن للاستقبال –، والثاني التركيب على رأى الخليل والكسائي في " لن " – لما أشبهتها من هذين الوجهين أفادت ما أفادته من امتداد النفي. وذكر الفاكهي أن التحقيق في الخلاف بين الزمخشري والجمهور هو أن " لن " هل تقتضي التأبيد أم لا؟ فيما إذا أطلق النفي أو قيد بالتأبيد أما إذا قيد بغيره نحو (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) فلا خلاف بينهم في أنها لا تفيده. وعليه فقد ظهر أن من رد على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسألة، ورد ما ذهب إليه الزمخشري بأنه لا دليل عليه٠ انظر شرح الفاكهى لقطر الندى بحاشية يس ج ١ ص ١٤٣، ١٤٤ ٠ ولم يرتض الغنيمى ما ذكره الفاكهى؛ إذ الخلاف بين الزمخشري وغيره إنما هو في موضوع " لن " لغة؛ فالزمخشري فهم عن اللغة أن معناها الحقيقي هو التأبيد فإذا استعملت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز، وغير الزمخشري فهم أنها موضوعة لمطلق النفي

ونؤكد على ضرورة جمع مدونات عربية تجمع كلام العرب في عصور الاحتجاج لاستقراء النصوص واستخلاص القواعد بنسب حسابية ثابته.

المطلب الثاني: التسامح

تسامح في اللغة: تعنى جاد وأعطى، أو وافق على ما أُريد منه (١) والسماحة: الجود، يقال: سمح أسمح، إذا جاد وأعطى عن كرم وسخاء، وسامحه بكذا أعطاه (٢). ولم يرد مصطلح التسامح بهذه الصيغة في القرآن الكريم، فلا يوجد لفظ التسامح، وإنما يمكن القول بوجود المضامين التي يتضمنها التسامح (كالعفو والرحمة والمغفرة والتوبة والإحسان)، فهي توجد ضمن حقل دلالي تحت عبارات العفو والإكراه والتذكرة وما اتصل بمجال الإيمان والكفر (٣).

أما اصطلاحاً: فأنه يدل على تلك المعاني مجتمعة: الجود والكرم، والرفق واللين، والعفو عند الذنب (٤) ففي النصوص الإسلامية نجد استخدام المفردات الآتية: المداراة، الرفق، السماحة، اليسر، التيسر، وكلها مفردات تتقارب في مضمونها وجوهرها من المضمون المتداول لمصطلح التسامح. الذي يعني على المستوى الفعلي التوليف بين الاعتراض والقبول (٥) فليس كل ما ترفضه

فاستعمالها في الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشيء في بعض ما صدقاته، فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى "لن" في اللغة الحقيقية؛ فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره، اللهم إلا أن يثبت عن الزمخشري أنه يقول: إن لها في حالة الإطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا آخر فيتجه تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشري، والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك في الحرف. انظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ج ١ ص ١٤٤.

(١)، المصباح المنير، (١/ ٢٨٨).

(٢) مختار الصحاح، (١/ ١٣١).

(٣) أحميدة النيفر، منابع التسامح واللاتسامح، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ص ١٤. مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، العدد ٢٨ ـ ٢٩، ٢٠٠٤.

(٤) ينظر معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي، ص٢٤٩ وص٤٢٥.

(٥) مفهوم التسامح عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فوزي خيري كاظم، بحث منشور على الشبكة.

عقلياً أو تناقضه معتقدياً، تمارس بحقه القطيعة والحرب، والمطلوب التسامح، الذي يحتضن في جوهره الاعتراض والقبول في آن واحد (١).

وقد وجدت بعض النحاة يؤصلون للمسامحة تأصيلا عمليا، حتى جعلوا التسامح سمة لأهل اللغة عموما وللنحويين خاصة قال أبو الفتح: لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له؛ لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة"[٢].

وكان النحاة يعذرون المخالف بأن كلامه مبني على التسامح، بل جعل ابن مالك التسامح دأب أكثر النحويين. يقول: " فإن قلت :فعبارة الناظم مشكلةٌ لأنه قال :"وكلٌّ سَبَّقَهُ دَامَ حَظَرَ" .ولم يقل :سبقه دَامَ وما، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ لخبر لدام وحدها، ولا مع ما. وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حَيِّزِ الصّلة على الموصول، وهذا الإشكالُ موجودٌ في التسهيل لأنه قال فيه: "ولا يتقدم خبر دام اتفاقًا"، فالاعتراض وارد على الكتابين. فالجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن. ومثل هذا التساهُلِ ما تقدم من قوله: "إِنْ كَانَ غيرُ الماضِ منه استُعْمِلا" [٣].

وقد التمس ابن يعيش العذر وتسامح مع الزمخشري في بعض مسائلة فحينما قال الزمخشري" قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك

---

(١) في معنى التسامح، محمد محفوظ، بحث منشور ضمن كتاب (التسامح واللاتسامح)، ص ١٨٥.

(٢) شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ -أغسطس سنة ١٩٥٤م ص١٩٨.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية [الشاطبي، إبراهيم بن موسى] (٢/ ١٦٠).

لقيته راكبين"[1] حين قال الزمخشري ذلك لم يخطئه ابن يعيش بل قال: " الحال تكون بَيانًا لهَيْئة الفاعلِ، أو المفعولِ، فتقول: "جاء زيدٌ قائمًا"، فتكون بيانًا لهيئةِ الفاعل الذي هو زيد، وتقول: "ضربتُ زيدًا قائمًا" إن شئتَ جعلتَه حالًا من الفاعل الذي هو التاءُ، وإن شئت جعلتَه حالًا من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ، وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: "ضربتُ قائمًا زيدًا". فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، لِما فيه من اللَّبْس، إلَّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم، لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا"[2].

ولما سمى ابن مالك الفاء الواقعة في جواب الشرط جواب شرط تعقبه الدماماني بقوله "واعلم أن المصنف -رحمه الله جرى- على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء الواقعة في مثل: إن جاء زيد فهو محسن، بأنها جواب الشرط، وفيه تسامح؛ إذ الفاء ليست الجواب قطعاً، وإنما هي رابطة الجواب، فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد"[3].

والمتتبع نصوص النحاة يجد التسامح النحوي من أخلاقهم ونقف الآن على بعض النصوص التي تبين تسامحهم مع المخالف، قال ابن يعيش "وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف الأولى في "حمراء"، و"صفراء" للتأنيث، والثانية مزيدةٌ للفرق بين مؤنثٍ "أَفعَلَ"، نحو: "أَحْمَرَ" و"حَمْرَاءَ"، و"أَصْفَرَ" و"صَفْرَاءَ"، وبين مؤنّثِ "فَعْلان"، نحو: "سَكرانَ"، و"سَكرَى". وهو قولٌ غير مرضيّ؛ لأنّ عَلم التأنيث لا يكون إلّا طرفًا، ولا يكون حشوًا البتّة. وقولُ من قال: إنّ الألفَيْن معًا

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ٨٩.

[2] شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م(٢/ ٥).

[3] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ -٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م)، الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م(٣/ ٢٢٩)

للتأنيث واوٍ أيضًا؛ لعدم النظير؛ لأنّا لا نعلم علامةَ تأنيث على حرفَين. ومن أطلق عليها ذلك، فقد تَسمّح في العبارة لتلازُمها"[1].

وفي باب الاستثناء قال ابن الوراق" وَاعْلَم أَن الْجَرْمِي ترْجم بَاب الِاسْتِثْنَاء بالحروف على طَرِيق الْمُسَامحَة، إِذْ كَانَ أصل الْبَاب (إِلَّا)، فَلذَلِك غلب حكم التَّرْجَمَة للحروف. فَإِن قَالَ قَائِل: لأي شَيْء أَن أصل الِاسْتِثْنَاء ب (إِلَّا)؟ قيل لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يخرج عَن مَعْنَاهُ، وَلَا يُفِيد غَيره"[2].

وقد فلسف ابن جني المسامحة اللغوية بأنها تأتي للتخفيف سواء في الحقيقة أو المجاز فقال "مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه؛ ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ)(٣) بنصب النهار وأن أبا العباس قال له: ما أردت؟ فقال: أردت "سابقٌ النهار " قال أبو العباس فقلت له: فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن أي أقوى. فهذا يدلك على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه، "وذلك" لاستخفافهم الأضعف إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة"[3]

وبين ابن الحاجب أن التوسع في اللغة ضرب من المسامحة فقال "وقال: من أنكر فعل الحال فله شبهة، وهو أنه يقول: فعل الحال هو الدال على حدث وزمان بين الماضي والمستقبل. ومعلوم أن ذلك الزمن زمن فرد، وكل فعل يعبر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمن، فصار إثباته يؤدي إلى التناقض، لأنه

---

[1] شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م(٥/ ٣٥٠).

[2] علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)

المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد-الرياض/ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م ص٤٠٠.

[3] يس: ٤٠.

[4] الخصائص (١/ ٣٧٤).

يكون معناه أنه وقع فيه وهو لم يقع فيه، وذلك متناقض. أما كونه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل. وأما كونه غير واقع فيه فلما علم من أن كل فعل لا يمكن وقوعه في زمن الحال، فقد أخبر عما لا يمكن وقوعه بأنه وقع، وهو فاسد. وهذا مستقيم لو كانت العرب ضايقت في زمن الحال هذا التضايق. وإنما العرب أجرت الزمان المتقارب في أول الفعل وآخره بمنزلة زمن الحال. فثبت هذا على المسامحة لا على التضايق، ولذلك لو كان الفعل مما لا يكون عادة إلا في شهر أو أكثر صح أن يعبر عنه بفعل الحال إذا كان الحال ملتبسا به. فإذا ثبت ذلك سقط ما توهمه من التضايق، وإذن سقط وضع الحال باعتبار التوسعة التي ذكرناها"[1].

فعلى هذا الخلق جرى النحاة والتمسوا العذر لمخالفهم، والتسامح مع المخالف سمة من سمات التراث اللغوي، ولا أدل على ذلك مما قاله ابن المُنيِّر السكندري الذي كان يخالف الزمخشري في المعتقد ومع ذلك كان من أشد المنصفين له في الحق فكان يقول إذا صادف الزمخشري الحق "وهذا الفصل من كلامه – يقصد كلام الزمخشري – يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب التبر، لا بالحبر" (٢) وهذا غاية المراد وهو تمام التسامح والإنصاف.

ونخلص من هذا المطلب إلى أن النحويين أصلوا للمسامحة تأصيلا عمليا، حتى جعلوا التسامح سمة لهم، وكانوا يعذرون المخالف بأن كلامه مبني على التسامح، بل جعل ابن مالك التسامح دأب أكثر النحاة، والمتتبع نصوص النحاة يجد التسامح النحوي في أخلاقهم.

المطلب الثالث: التيسير النحوي المنشود

من الآليات المقترحة للتوسط النحوي تيسير النحو العربي مع الحفاظ على القواعد اللغوية ثابتة راسخة، وللوصول إلى هذا الهدف المهم لا بد من تحديد الفئة المستهدفة بدراسة النحو ما بين طلاب

---

[1] أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار -الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م(٢/ ٨٣٧).

[2] انظر حاشيته على الكشاف(٢/ ٦٣٨).

صغار أو كبار أو غير ناطقين بالعربية، وقد أدرك هذه الحقيقة قديما ابن خلدون فحاول ابن خلدون تحديد صعوبات تعلم النحو في مقدمته فقال "اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً، إذا كان على التدريج، شيئاً فشيئاً وقليلاً قليلاً، فيلقى عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يورد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم، إلا أنها جزئية وضعيفة. وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله، ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفى الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته. ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصاً ولا مبهماً ولا منغلقاً إلا وضحه وفتح له مقفلة، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته... ولا ينبغي للمعلم أن يزيد متعلمه على فهم كتابه الذي أكب على التعليم منه بحسب طاقته، وعلى نسبة قبوله للتعليم مبتدئاً كان أو منتهياً، ولا يخلط مسائل الكتاب بغيرها حتى يعيه من أوله إلى آخره، ويحصل أغراضه ويستولي منه على ملكة بها ينفذ في غيره"[1].

وقد قدم العلماء الجدد طرحا جديدا في هذه القضية، فقد جعلوا مشكلة التدريس راجعة إلى عدة عوامل منها: المادة العمية(النحو)، المعلم، أو طريقة التدريس، والبيئة التعليمية[2] وقد ركز بعض الباحثين مشكلات تدريس النحو في النقاط الآتية:

أولا: تعدد القواعد النحوية والصرفية، وتشعب كل قاعدة إلى مجموعة من الفروع في تسلسل مستمر؛ يجعل ضبط هذه القواعد أمرا عسيرا.

ثانيا: تدريس القواعد النحوية خارج المعنى؛ أي عدم ربط النحو بالمعنى، ومثال ذلك (ليس) إذ تدرس على أنها فعل ناسخ، ولا يشير المدرس في درس النحو لكونها أداة نفي.

---

(١) المقدمة، ابن خلدون، دار العودة بيروت، ص٤٣.

تدريس اللغة العربية في ضوء الكفايات الأدائية، (٢) محسن علي عطية، دار المنهاج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص ١٨٨.

ثالثا: شيوع العامية في الوسط التعليمي، حتى إن المدرس يشرح قواعد النحو باللهجات العامية، وكذلك الطالب، مما يجعل الجو التعليمي غير ملائم، ويأثر بالسلب على متعلمي النحو بشكل كبير لأنهم يتعلمون بالملاحظة قبل تعلمهم بالتلقين.

رابعا: عدم ترابط القواعد النحوية المقدمة للطلاب مما يجعلهم لا يحيطون بقواعد اللغة بشكل عام، والقواعد التربوية الحديثة تنص على أن الكل أكبر من مجموع أجزائه.

خامسا: ضعف قدرات بعض المدرسين مما يجعلهم في حالة من العجز، فلا يستطيع المدرس أحيانا أن يطبق القاعدة أمام التلاميذ بكل عملي.

سادسا: عدم وجود مجال لتطبيق ما درسه الطلاب بشكل نظري، ومعلوم أن التطبيق يرسخ المادة العلمية في ذهن الطالب [1].

هذه أبرز مشكلات تدريس النحو العربي التي ظهرت منذ قديم الزمن وحتى العصر الحديث، والتي كانت منطلقا لدعوات تيسير النحو التي وصلت أحيا لهدم النحو.

ونحاول الآن أن نضع أيدينا على الحلول المناسبة لتلك المشكلات.

أولا: لابد من تبسيط القواعد النحوية قدر الإمكان-حسب المرحلة التعليمية والفئة المستهدفة- والاستغناء عن التفريع والتقسيم في القواعد النحوية ما استطعنا لذلك سبيلا، مع المحافظة على القاعدة النحوية من أن تمس والقيمة العلمية المقدمة للطلاب بما يناسب احتياجاتهم التعليمية.

ثانيا: مسايرة تكنولوجيا التعليم من حيث استخدام أحدث الوسائل والتقنيات الحديثة في تدريس النحو، والدخول إلى عصر النحو المحوسب بدلا من الطرق التقليدية في التدريس، والتي تسبب الرتابة والملل، وهذا الأمر يعطي انطباعا أن القواعد النحوية لا تصلح لمتطلبات العصر.

ثالثا: استخدام فصحى العصر في الأمثلة، وما يتناسب مع الاحتياجات اليومية للطلاب، وعدم التقوقع داخل الأمثلة التراثية المنعزلة تماما عن الواقع [2].

---

(١) السابق، ص١٨٩.

(٢)، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، عبد المجيد عيسانيص٢٠٢

رابعا: استخدام الأمثلة الواقعية التي تمس الحياة اليومية للطلاب في الحياة اليومية مما يردم الفجوة بين النحو والحياة [1].

خامسا: الاستغناء عن بعض الأمور التي لا تؤثر على أصل الدرس النحوي عن علامات الإعراب التقديري في المراحل الأولية فقط، تسهيلا على المبتدئين، على أن يتم تدريس تلك الأمور في مراحل متقدمة.

سادسا: الاستفادة من قرارات المجامع المختصة بتيسير النحو العربي [2].

وقد أضاف المجمع اللغوي في الجزائر مجموعة أمور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، منها: الربط بين علمي النحو والمعاني، فقد جعل المجمع فصل علم النحو عن المعاني سببا من معوقات دراسة النحو في الوقت الحاضر حيث جعل النحو جافا ومجردا، ودراسة موضوعات الأساليب النحوية دراسة دلالية لا نحوية، ولاعتماد في تدريسها على التطبيق، واعتبار جميع علامات الإعراب أصلية دون تمييز، وإدراج موضوع الاستثناء في الأساليب واقتصاره على النصب إلا في حالة التمام، وعدم الخوض في تقسيمات الفعل المعتل، بل يقتصر الأمر على كونه معتل الأول أو الوسط أو الآخر [3].

ونلاحظ أن هذه الأمور التي يقصد منها تبسيط النحو قد تصلح للمبتدئين لا للمتخصصين، أي في أمور مرحلية فقط.

سابعا: العمل على ممارسة الطالب لقواعد النحو لوقت يسمح بترسيخ هذه القواعد داخل الطالب [4] ومعلوم أن تكوين الملكة واكتسابها من أهم أهداف تدريس العربية عامة والنحو خاصة منذ القدم؛ وكان "تيسير النحو" مطلبا عاما قد شغل دارسية منذ القدم أيضا، ولكن محاولات

---

(١) أعمال ندوة تيسير النحو، مقال صالح بلعيد، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في أبريل ٢٠٠١م منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر ص٤٣١.

(٢) النحو العربي بين الأصالة والتجديد، عبد المجيد عيساني، ص٢٥٥

(٣) السابق، ص٢٦٥ وما بعدها.

(٤) اللغة العربية إلى أين عبد الجليل هنوش، ص١٩٤.

القدماء مثل محاولات المحدثين قد انتهت في الغالب إلى تعليم صناعة الإعراب وليس إلى تكوين الملكة، أما القدماء فقد فكروا في المنهج ولم يفكروا في المادة إلا قليلا.

ثامنا: حذف المسائل التي لم يبق لها وجود في الاستعمال وكانت الأمثلة عليها في القديم من صنع النحاة في الغالب، مثل "النعت المقطوع " و"بدل الغلط" [1] ونؤكد أن تلك الأمور في مراحل المبتدئين فقط لا تأسيسا لقواعد جديدة.

وبناء على ما سبق لا يمكن يدرس النحو العربي على الطريقة التقليدية، بل يجب مراعاة المرحلة التي يدرسها الطالب، فلا يدرس له في المراحل الأولية القواعد المعقدة أو المركبة، بل يقتصر على ما يمكن استيعابه فيراعى قواعد التبسيط والتيسير السابق ذكرها، حتى إذا ترسخت القاعدة في عقله، يتم التأصيل لها تأصيلا علميا.

ونخلص مما سبق إلى أن تبسيط قواعد النحو من العوامل التي تحمي النحو من دعوات الهدم الناتجة عن عدم فهم القواعد، ومن أهم أسباب صعوبة الدرس النحوي حاليا: كثرة القواعد النحوية والصرفية وكثرة استثناءاتها، وأن القواعد النحوية تدرس خارج المعنى؛ فلا ترابط بين النحو بالمعنى، وشيوع العامية في الوسط التعليمي، وعدم ترابط القواعد النحوية المقدمة للطلاب، وضعف قدرات بعض المعلمين، وعدم وجود مجال لتطبيق ما درسه الطلاب بشكل نظري.

وجاءت الحلول كالتالي: لابد من تبسيط القواعد النحوية قدر الإمكان، مع المحافظة على القاعدة النحوية المقدمة للطلاب بما يناسب احتياجاتهم التعليمية، ومسايرة تكنولوجيا التعليم، والدخول إلى عصر النحو المحوسب، واستخدام فصحى العصر في الأمثلة، والاستغناء عن بعض الأمور التي لا تؤثر على أصل الدرس النحوي من علامات الإعراب التقديري في المراحل الأولية فقط، والاستفادة من قرارات المجامع المختصة بتيسير النحو العربي، العمل على ممارسة الطالب لقواعد النحو لوقت يسمح بترسيخ هذه القواعد داخل الطالب.

---

[1] تدريس النحو بين تعليم الصناعة وتكوين الملكة،إبراهيم بن مراد، مجلة اللغة العربية، العدد الثامن، ص١٤٩.

أهم النتائج:

- استخدم النحاة مصطلحي الإفراط والتفريط ضد مصطلح التوسط، وكان من أكثر بدائل مصطلحي الإفراط والتفريط على حسب كثرة الورود أولا: التكلف، ثانيا: التحكم، ثالثا: الإفراط. رابعا التعسف. خامسا: لا دليل عليه، سادسا: بعيد، سابعا: التمحل، ثامنا: زيغ، تاسعا: يعسر إقامة دليله، عاشرا: التزام ما لا لزوم، حادي عشر غير محفوظ من كلام العرب، ثاني عشر: خرج عن السبيل القاصد.

- تجسدت صور الإفراط والتفريط في الفكر النحوي في اختراع مصطلحات خاصة رغم استقرار مصطلحات أخرى مختلفة.

- من صور الإفراط والتفريط في المصطلحات التي اخترعها الكوفيون لمخالفة البصريين: الصرف، الفعل الدائم، التقريب، الخروج، ومن صور الإفراط والتفريط أيضا: استبدال المصطلحات البصرية بمصطلحات جديدة مثل: فعل الأمر، أسماء الأفعال، ألقاب الإعراب والبناء، المفاعيل، عطف البيان.

- من أبرز مصطلحات رد القراءة عند النحاة: ضعيف، لحن، غلط، لا يعجبني، خطأ.

- تضمنت كتب النحو واللغة مجموعة من الاعتراضات على بعض القراءات، لأن النحاة أحيانا يفصلون بين القراءة والقاعدة النحوية.

- ثار ابن مضاء القرطبي على بعض قواعد النحو متأثرا بمذهبه الظاهري، فدعا للأخذ بالظاهر والبعد عن المضمرات، وقال بإلغاء العلل الثواني والثوالث، وقد كان لآراء ابن مضاء أثر بالغ في دعوات التجديد النحوي في العصر الحديث؛ إذ رأى المجددون في آراء ابن مضاء تيسيرا نحويا لابد من الإتيان بمثله فأطلقوا العنان لعقولهم في ذلك وهدفهم في النهاية هو نقض نحو سيبويه وأقرانه، وتقديم نحو جديد يريح من كلفة النحو التقليدي.

- اتسم التجديد النحوي –أحيانا– بالتفريط فقد رمى بعض المجددين أئمة النحو بتهم لا يمكن قبولها، وأخذ التجديد اتجاهًا مريبا عند بعض المحدثين الذين قدموا محاولات لا يمكن

تفسيرها إلا أنها هدم للنحو، مثل كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

- لم يكتف النحاة في باب العلة بالسهل القريب، بل أخذوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها، ثم تشعبت فلسفة العلة وازداد الولع بها عند ابن جني الذي عقد أبوابا متعددة للبحث في العلة، وقارن فيها بين العلل الفقهية والعلل النحوية، وبين العلل الفقهية والعلل الكلامية، ورأى أن العلل النحوية أقرب إلى علل المتكلمين.

- ضرب الإفراط والتفريط مبحث العلة النحوية ومن أبرز صور الإفراط والتفريط في هذا الباب التحكم بغير علة.

- كان الترجيح عند النحاة يعتمد على استنباط العلة، فلو اتفقت العلل وخص الحكم ببعض الأمور دون بعض لكان هذا من التكلف المذموم، وقد استنكر النحاة اتفاق العلة في حكمين ثم بعد ذلك اختلاف الحكم، فما دامت العلة متحدة فلا بد أن يكون الحكم متحدا.

- كره النحويون الإفراط والتفريط في العوامل النحوية، ومن صور الإفراط في العوامل النحوية عند النحاة حذف العامل وإبقاء المعمول دون داع، وتكلف عامل رغم وجود عامل سابق يغني عن التكلف، وتكلف العامل عند النحاة كان يضعف الرأي المتكلف مرة ويرده بالكلية مرة أخرى، فقد رد النحاة تكلف العامل خاصة إذا كان هناك عامل ظاهر، وكان من عوامل الترجيح عند النحاة البعد عن التكلف في العامل.

- قام النحاة بعملية نقد ذاتي للتراث النحوي، وقد رفضوا صور التكلف في التراكيب النحوية، ولهذا رد النحاة تكلف تحويل الكلام المفرد إلى مركب، وأما في التراكيب ذاتها فهناك بعض التراكيب رفضها النحاة لأنها متكلفة، مثل: تقديم معمول الصفة على الموصوف، وقد رد النحاة التحكم في باب الاستثناء بتفريق صورة عن أخرى بلا قرينة فارقة بين الصورتين، فالنحاة يجعلون الأصل في الكلام الإفراد، ويستصحبون هذا الأصل ولا يعدلون عنه إلا بقرينة. وفي باب التمييز جعل النحاة منع إظهار الفاعل مع التمييز من التحكم والتعسف المرفوض، وقد جعل النحاة بعض الآراء مرجوحة لأنها تكلف بلا دليل.

- في باب الأبنية رد النحاة تخصيص الحروف الأصلية وحروف الزيادة بلا بينة -وعدوه تكلفا- إذا كانت الكلمة كلها من حروف الزيادة، فمن باب أولى في الكلمات التي تشمل حروفا أصلية وحروف زيادة.

- أصاب الإفراط والتفريط الأدوات النحوية، ومن ذلك تكلف بعض النحاة إضمار بعض الأدوات النحوية، ولهذا أبطل النحاة ترجيح معنى الأدوات بلا قرينة مثل كان الناقصة والتامة، وقد رجح بعض النحاة الخلاف في قضية حرفية (عن) واسميتها بقانون البعد عن التكلف.

- هناك حاجة ملحة للاستفادة من معطيات الإحصاء في دراسة المسائل النحوية المختلف عليها وبيان القاعدة الأصلية المبنية على الأعم الأغلب والاستثناءات.

- كان استعمال (لن) عند شعراء المعلقات قليلا جدا، فلم ترد إلاَّ تسع مرات فقط في المعلقات، فالجاهليون كلهم لم يستعملوا هذا الحرف إلاَّ (٦٨) مرَّة، ولما كان مجموع أبيات هؤلاء الشعراء كلهم يبلغ (٢٠٠٣٤) بيتا، وكانت نسبة استعمال هذا الحرف عند الجاهليين إلى مجموع أبياتهم تبلغ (٠,٣٣)، ولم نجد (لن) تفيد التأبيد في أشعار المعلقات، بل لا يعدو كونه حرف نفي -على حد نظر الباحث- يدخل على المضارع فينصبه، ويخلِّص دلالته على المستقبل كما ذهب إليه جمهور النحاة.

- أصَّلَ النحاة للمسامحة تأصيلا عمليا، حتى جعلوا التسامح سمة لأهل اللغة عامة وللنحويين خاصة.

- النحويون القدامى كانوا يعذرون المخالف بأن كلامه مبني على التسامح، بل جعل ابن مالك التسامح دأب أكثر النحاة، والمتتبع لنصوص النحاة يجد التسامح النحوي من أخلاقهم التي طبقوها عمليا.

- إن التوسط في تبسيط قواعد النحو من العوامل التي تحمي النحو من دعوات الهدم الناتجة عن عدم فهم القواعد.

- من أهم أسباب صعوبة الدرس النحوي حاليا: كثرة القواعد النحوية والصرفية وكثرة استثناءاتها، وتدريس القواعد النحوية خارج المعنى؛ فلا ترابط بين النحو والمعنى، وشيوع العامية

في الوسط التعليمي، وضعف قدرات بعض المعلمين، وعدم وجود مجال لتطبيق ما درسه الطلاب.

- المحافظة على القاعدة النحوية المقدمة للطلاب بما يناسب احتياجاتهم التعليمية، ومسايرة تكنولوجيا التعليم، والدخول إلى عصر النحو المحوسب، واستخدام فصحى العصر في الأمثلة، والاستغناء عن بعض الأمور التي لا تؤثر على أصل الدرس النحوي من علامات الإعراب التقديري في المراحل الأولية فقط، والاستفادة من قرارات المجامع المختصة بتيسير النحو العربي.

-

التوصيات

يوصي البحث بالوقوف على مرادفات مصطلحي الإفراط والتفريط التي وردت في كتب التراث النحوي كالتكلف، والتحكم، والإفراط، والتعسف، ولا دليل عليه، والبعيد، والتمحل، والزيغ، ويعسر إقامة دليله، والتزام ما لا لزوم له، وغير محفوظ من كلام العرب، وخرج عن السبيل القاصد، وغيرها سعيا لنهج التوسط المحمود، والاستفادة من معطيات الإحصاء في دراسة المسائل النحوية والصرفية، والتأصيل للتسامح النحوي، والتوسط في تيسير النحو حماية له من دعوات الهدم.

أهم المراجع:

١. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

٢. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى: ١٣٥١هـ.

٣. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي -القاهرة نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات.

٤. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط ١٩٨٠م.

٥. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد البنا، جدة، دار البيان العربي، ط ١٩٨٥م.

٦. الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة -مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧. اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، دراسة وتقويم، د. أحمد جار الله الزهراني، ط مكتبة الرشد، الرياض ٢٠٠٧م.

٨. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧ هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م -١٤٢٧هـ

٩. أثر الأحكام النحوية في الفروع الفقهية، د. محمد أحمد العمروسي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٢ه-١٩٩١م.

١٠. أثر العقيدة في التوجيه النحوي دلالة (لن) أنموذجاً، ظافر عبيس الجياشي، جامعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام - المثنى، بحث منشور علة الشبكة.

١١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٩م.

١٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد.

١٣. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، وضع حواشيه، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

١٤. الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق عبد الكريم عثمان القاهرة سنة ١٩٦٥.

١٥. أصول النحو العربي محمود أحمد حلة، ط١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.

١٦. الأصول، تمام حسان، القاهرة، مصر-الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١٧. أعمال ندوة تيسير النحو، مقال صالح بلعيد، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في أبريل ٢٠٠١م منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر.

١٨. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، ط١، القاهرة: دار السعادة، ١٩٧٦م.

١٩. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار -الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩ م.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٩٣م.

٢١. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي، منشورات مجلة الوعي الإسلامي - الكويت، سنة النشر: ١٤٣٤ هـ -٢٠١٣ م.

٢٢. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. مازن المبارك، القاهرة، دار العروبة، ١٩٥٩م.

٢٣. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٢٤. بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، عبد الكريم محمد الأسعد، ط١، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر.

٢٥. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٦. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م.

٢٧. تدريس اللغة العربية في ضوء الكفايات الأدائية، محسن علي عطية، دار المنهاج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

٢٨. تدريس النحو بين تعليم الصناعة وتكوين الملكة، إبراهيم بن مراد، مجلة اللغة العربية، العدد الثامن.

٢٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم -دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٣٠. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ -٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ -١٤٢٤ م)، دكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣

هـ-١٩٨٣ م.

٣١. تقرير الأنبابي على حاشية الصبان على منهج السالك للأشموني، الطبعة الأولى ١٢٨٨هـ..

٣٢. تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه، محمَّد سَليم النعَيمي.

٣٣. التوقيف على مهمات التعاريف، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٤. مجالس ثعلب، ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الموجز في نشأة النحو، الموجز في نشأة النحو، القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت.

٣٥. الجامع لأحكام وأصول الفقه المسمى حصول المأمول من علم الأصول للعلامة محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق ودراسة أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة-مصر (د. ت).

٣٦. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٣٧. الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م: دار الكتب العلمية.

٣٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل رجمة، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة.

٣٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

٤٠. حركات الإعراب بين النحويين القدماء والمحدثين، دكتور علي محمد الشهري. مجلة الدراسات العربيّة بكليّة دار العلوم، جامعة المنيا.

٤١. الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، أحمد كمال زكى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

٤٢. الخصائص، أبو الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر الطبعة الثانية.

٤٣. الخلاف في المصطلح النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، شريف إبراهيم بحيرى الجمل، أستاذ العلوم اللغوية المساعد -كلية التربية-جامعة طنطا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٢، ج١. -https-search

mandumah-com تمت المشاهدة يوم ٦:٧/ ٢٠٢١ الساعة الواحدة صباحا.

٤٤. دراسة ظاهرة التعليل في النحو جاب الله بايزيد، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/تمت المشاهدة يوم ٩/ ٧ ٢٠٢١ الساعة الثانية صباحا.

٤٥. دروس في كتب النحو، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٧٥م.

٤٦. الرد على النحاة، القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م.

٤٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

٤٨. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م.

٤٩. شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، خالد الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي)، المطبعة الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت.

٥٠. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢ م.

٥١. شرح الكافية، الرضى (رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.

٥٢. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

٥٣. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ -أغسطس سنة ١٩٥٤م.

٥٤. شعر البصرة في العصر الأموي-دراسة في السياسة والاجتماع، د. عون الشريف قاسم، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٢ه-١٩٧٢م.

٥٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري -مطهر بن علي الإرياني -د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت –

لبنان)، دار الفكر (دمشق -سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م.

٥٦. الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، دراسة وتحقيق د. محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٥٧. طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني-جدة.

٥٨. العلة النحوية: نشأتها وتطورها، مازن المبارك، ط١، بيروت: المكتبة الحديثة، ١٩٦م.

٥٩. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ).

٦٠. العلل النحوية المنطقية في بناء الأسماء والرد عليها، محمد حراث، جامعة تيزي وزو، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم ٩/ ٢٠٢١٧ الساعة الثانية صباحا.

٦١. العلل النحوية المنطقية في بناء الأسماء والرد عليها، زكي عثمان عبد المطلب، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم ٩/ ٢٠٢١٧ الساعة الثانية صباحا.

٦٢. مدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٣. غاية المرام في علم الكلام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)، المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.

٦٤. الغريبين في القرآن والحديث، المؤلف: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٩ م.

٦٥. غيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٦٦. الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٦٧. في معنى التسامح وآفاق السلم الأهلي، محمد محفوظ، مركز دراسات فلسفة الدين. بغداد.

٦٨. الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب التعليمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني.

٦٩. القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، الحموي الحلبي (المتوفى: ٧٩١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٧٠. الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.

٧١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة –١٤٠٧ هـ.

٧٢. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّني الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م.

٧٣. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.

٧٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٧٥. مصطلح الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها، محمّد عميّر، بحث منشور على الشبكة: https://content.mandumah.com/ تمت المشاهدة يوم ٦/ ٧/ ٢٠٢١ الساعة ٢ صباحا.

٧٦. المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا، (المتوفى: ١٩٧٦م) الشركة العالمية للكتاب – بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.

٧٧. معجم علوم العربية، محمد التونجي، ط١، بيروت: دار الجيل، ٢٠٠٣م.

٧٨. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٩. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

٨٠. المفردات في غريب ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية –دمشق بيروت، الطبعة: الأولى –١٤١٢ هـ.

٨١. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٨٢. مفهوم التسامح عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فوزي خيري كاظم، بحث منشور على الشبكة.

٨٣. مفهوم التسامح في الفلسفة الحديثة، علاء كاظم مسعود، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد.

٨٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين.

٨٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز

محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠ م.

٨٦. مقدمة في علوم اللغة، البدراوي زهران، الطبعة السابعة، ١٩٩٩م.

٨٧. من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، د.ت.

٨٨. منابع التسامح واللاتسامح، أحميدة النيفر، مجلة قضايا إسلامية معاصرة مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، العدد ٢٨ ـ ٢٩، ٢٠٠٤.م.

٨٩. الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت.

٩٠. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى -١٩٩٦م.

٩١. موقف النحاة من القراءات القرآنية، صلاح شعبان، القاهرة -دار غريب-ط١-٢٠٠٤.

٩٢. النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، ١٩٤٧.

٩٣. النحو العربي بين الأصالة والتجديد، عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، ٢٠٠٨م.

٩٤. النحو وكتب التفسير، رفيدة إبراهيم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

٩٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

٩٦. نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، وليد حسين، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٩م.